S/PV.4288

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٨٨**

الأربعاء، ٧ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد يلتشنكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أيرلندا	السيد كوني
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ دنغوا
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد كاسى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد منتون

جدول الأعمال

كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم بالنيابة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2001/185)

01-27594 (A)
0127594

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعّال في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم بالنيابة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2001/185)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلي الأرجنتين واستراليا وباكستان والبرازيل وبيرو وبيلاروس والجزائر والسويد وكرواتيا وكندا ومصر وناميبيا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ليستريه (الأرجنتين) والسيدة ونسلي (استراليا) والسيد خالد (باكستان) والسيد فونسيكا (البرازيل) والسيد لابتنوك (بيلاروس) والسيد بعلي (الجزائر) والسيد شوري (السويد) والسيد سيمونوفتش (كرواتيا) والسيد دوفال (كندا) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد أنجابا (ناميبيا) والسيد كوباياشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/185 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم بالنيابة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة.

في البداية، أود أن أرحب بحرارة بالأمين العام، وجميع المشاركين الآخرين، في قاعة مجلس الأمن اليوم. إن حضورهم هنا شهادة على أهمية جلستنا، وكذلك أهمية الموضوع الذي سيتم تناوله. اليوم مرت ستة أشهر على عقد مجلس الأمن جلسة القمة المعنونة ''ضمان دور فعال لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا''. وقد جمعت تلك الجلسة، المعقودة أثناء مؤتمر قمة الألفية، قادة الدول الأعضاء في المجلس لإعادة التأكيد على مسؤولياتهم تجاه دعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونتج عنها عدد من الالتزامات الهامة لمجلس الأمن نحو تعزيز فعالية الأمم المتحدة في التصدي لتحديات السلم والأمن، والتي تم تسجيلها في إعلانها المعتمد بالإجماع.

ولأن أوكرانيا تولي اهتماما خاصا للقرارات المتخذة في مؤتمر القمة، ولأنها تولت رئاسة مجلس الأمن، فإنها اقترحت عقد نقاش مفتوح يستهدف تقييم النتائج الملموسة في تنفيذ تلك القرارات. وينطلق هذا النقاش من الافتراض بأن هناك حاجة إلى إجراء استعراضات منتظمة للتنفيذ العملي للقرارات المتخذة واستكشاف طرق إضافية لضمان دور فعال لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أسترعي انتباها خاصا إلى القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بدعوة دول غير أعضاء في المجلس للتكلم أولا في هذا النقاش المفتوح. وآمل أن يعزز تبادلنا الواسع والصريح للآراء والجهود الرامية إلى زيادة فعالية أنشطة مجلس الأمن الحالية والقادمة.

أعطي الكلمة الآن إلى الأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا الانضمام إلى المجلس اليوم في هذا النقاش المفتوح حول تنفيذ القرارات المتخذة في أيلول/سبتمبر الماضي، عندما اجتمع هذا المجلس – للمرة الثانية فقط في تاريخه – على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات. اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد هذا الاستعراض الذي يأتي في الوقت المناسب. ولقد كانت جلسة قمة مجلس الأمن، في حقيقة الأمر، مناسبة تاريخية أظهرت بأبلغ طريقة التزام الدول الممثلة في هذا المجلس بجعل عملها أكثر فعالية. ولقد ترجم ذلك الالتزام في القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، المعتمد في جلسة القمة، التي تعهد فيها المجلس بالعمل بشكل وقائي في المستقبل، والعمل على وجه السرعة وبحزم.

لقد أبلغت المجلس في ذلك اليوم بأنه يواجه أزمة مصداقية. ونحن هنا اليوم لتقييم ما إذا كان ذلك صحيحا أم لا، وما التقدم الذي تم إحرازه في التغلب على تلك الأزمة.

قبل أن نبدأ النقاش، أود أن أطلب من الأعضاء النظر في نقطة واحدة بعناية شديدة. إن قرارات هذا المجلس ليست ذاتية التنفيذ. وهي في حد ذاتها لا تفعل بالكاد أكثر من الإعراب عن أمل أو طموح. ويعتمد تأثيرها في واقع الأمور على قدر كبير من الجهد اللاحق، من قبل الدول الأعضاء وكذلك من قبل الأمانة العامة. ولذلك فمن الأهمية أن تبقى الوفود التي تحضر جلسات المجلس في حوار مستمر وبشكل منتظم مع عواصمها، وهو ما ينبغي أن ينشط الحوار في تلك العواصم مع التركيز على كيفية ترجمة الطموحات الواردة في كل قرار إلى تغيير حقيقي على أرض الواقع. وهناك حاجة إلى أن يبدأ هذا الحوار قبل إصدار قرار، وأن يستمر وقتا طويلا بعد ذلك.

إنني أعلم أن جميع أعضاء المجلس، أو أغلبهم، يشاركون الآن في مثل هذه الحوارات. ولكن في أغلب الأحيان لا يشارك في هذه الحوارات سوى بضعة خبراء. ولا يمكن تعبئة الإرادة والموارد اللازمة لتنفيذ قرارات المجلس إلا من خلال المشاركة الأكثر عمقا واتساعا للدول الأعضاء، وبدرجة تصل إلى أعلى المستويات السياسية.

وينطبق ذلك، بالطبع، على القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠) ذاته. ففي ذلك القرار تعهد المجلس، المنعقد على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات، بجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في معالجة الصراعات في جميع مراحلها، من مرحلة المنع مرورا بمرحلة التسوية السياسية ووصولا إلى بناء السلام بعد الصراع. وأكد أيضا مجددا على عزمه تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ووضع المجلس قائمة بالإجراءات التي سيحقق بها ذلك، وحدد القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، المعتمد بعد ذلك بشهرين، تلك الإجراءات بالتفاصيل الدقيقة. ولذلك فإن الدول الأعضاء التزمت بهذين القرارين بجدية خاصة. وأرجو أن تبذلوا، لا أنتم فحسب، بل أيضا زملاؤكم وزعماؤكم السياسيون في بلادكم، أكبر الجهد لترجمة تلك القرارات إلى أعمال ملموسة.

اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ورقة العمل المفيدة للغاية التي أعددتموها لهذه الجلسة، والتي تطرحون فيها عددا من الأسئلة وثيقة الصلة جدا. ودعوني أوجز ملاحظاتي بإضافة سؤال من عندي: هل تجري عواصمكم الآن نقاشا نشطا حول الطريقة الأفضل لتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المجلس في القرارين ١٣١٨ (٢٠٠٠) و ١٣٢٧ (٢٠٠٠)؟ بل، هل تناقش عواصمكم بجدية كيفية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المعني بالمرأة والسلم والأمن، أو البيانات الرئاسية المعتمدة مؤخرا حول تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، وحول بناء السلام؟

ما من شك في أن المجلس، مع هذه القرارات في الشهور الستة الماضية، تعهد بالتزامات هامة جديدة. وآمل أن تشهد الشهور الستة القادمة عملا نشيطا على نحو مماثل لتنفيذ تلك الالتزامات.

وإنني أتطلع بلهفة إلى استماع استنتاجاتكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

ليس لدي شك في أن المشاركين في النقاش سوف يفكرون مليا في المقترحات والأسئلة التي طرحها علينا الأمين العام.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): إعلان مجلس الأمن الذي اعتمده رؤساء الدول أو الحكومات بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر وثيقة أساسية سوف توجه عمل هذا المجلس سنوات عديدة قادمة. ويسعد وفد بلادي أن تسنح له هذه الفرصة للمشاركة في هذا التقييم التمهيدي لموقف هذه المنظمة ودولها الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ العناصر الواردة في القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠). إننا ممتنون لكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة اليوم.

وسوف أركز بشكل رئيسي على سؤالين من الأسئلة الستة الواردة في المذكرة التوضيحية التي أشرتم سيدي الرئيس إليها (S/2001/185، المرفق)، وهما: السؤال الثالث، عن تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والسادس، عن تعزيز التعاون والاتصال بين الأمم المتحدة والمنظمات والتنظيمات الإقليمية ودون الإقليمية. إن الالتزامات التي تعهد بها المجلس في أيلول/سبتمبر الماضي هي بمثابة معايير سوف تقيس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أساسها أداء من عهدنا إليهم بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أي أعضاء المجلس.

ويتضمن سجل تقييم المجلس لتعزيز عمليات حفظ السلام عناصر جيدة وسيئة على حد سواء. ويسعدنا أن المجلس تجاوب على وجه السرعة مع تقرير الإبراهيمي باعتماده القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠). ولقد بدأنا بالفعل في رصد تغييرات في عمليات صنع القرار في المجلس فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك، وبوجه الخصوص في حالة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الاستعداد لتعديل ولايات من أجل ضمان وضوحها ومصداقيتها وإمكانية تحقيقها. ومع ذلك، نأسف من أنه، في تلك الحالة على وجه الخصوص، لم يتم دعم واجب المجلس تجاه توفير الحماية للمدنيين في صراع مسلح.

وقد ظهر بعض النجاح أيضا في تنفيذ الملاحظة الواردة في الإعلان عن ضرورة إيجاد علاقة ثلاثية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. ومبادرة سنغافورة بشأن التشاور مع باقي الأعضاء حول تعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات جديرة بالترحيب حقا. وقد حان الوقت لتحويل الكلمات التي أطلقت خلال تلك المناقشة الهامة إلى أعمال. وأرى أن هذا هو ما حثنا الأمين العام هذا الصباح على القيام به.

وكان من دواعي سرورنا أن نرى إنشاء فريق عامل معني بحفظ السلام تابع لمجلس الأمن، وشعرنا بالارتياح خاصة ونحن نرى رئاسة ذلك الفريق يعهد بها إلى أيدي ممثل جامايكا السفير كيرتيس وارد القديرة للغاية. ولكن لا يجب أن يسمح المجلس لإنشاء فريق عامل بأن يكون بديلا عن الاستجابة الموضوعية والقوية للأفكار التي طُرحت خلال المناقشة المفتوحة.

وقد قام وفدى بعد إلقاء كلمته في مناقشة كانون الثاني/يناير بتعميم اقتراح باستحداث ''آلية تعاونية خاصة بالعمليات التي يقررها مجلس الأمن''. (S/2001/73، المرفق). وأكدنا في ذلك الاقتراح أن المسألة ليست مسألة اتصالات ومشاورات، بل مسألة تعاون ومشاركة. وإذا أردنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن نقيم علاقة ثلاثية مجدية وجديرة بالثقة، فعليكم أنتم، أعضاء مجلس الأمن، إذن أن تجدوا طريقة تشارك بها البلدان المساهمة بقوات مشاركة كاملة في عملية صنع القرار الخاص بالعمليات التي يصدر بها تكليف من المجلس.

ويجب أن تكون لكل من المجلس والأمانة العامة القدرة على كسب ثقة الحكومات المساهمة بقوات والاحتفاظ بها. ولا بد أن يكون واضحا أن استراتيجية ومفهوم العمليات الخاصة بأي بعثة جديدة سليمة وأن خطط تنفيذها محكمة. كما يجب أن تشعر الحكومات المساهمة بقوات بأن قواتها أو أفراد شرطتها ستخدم في بعثات تتمتع بالمعقولية ولها قيادة فعالة. وتنبع تلك الثقة من التعاون، وليس من مجرد الإشعار، أو حتى من التشاور.

ونرجو أن يركز الفريق بشكل جدي على هذه المسائل وغيرها، وأن يقدم توصيات محددة وعملية بإجراءات يتخذها المجلس. ونتطلع إلى أن نعلم النتائج التي يتوصل إليها الفريق العامل المنشأ بموجب البيان الرئاسي ٢٠٠١/٣، بما في ذلك القرارات المرحلية المقرر تقديمها الشهر القادم.

(تكلم بالانكليزية)

وأود أيضا أن أقول كلمات قليلة عن علاقة مجلس الأمن بالمنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية. فعلى مدى السنين الخمس الماضية، أحرز الأمين العام تقدما كبيرا في النهوض بقدرة الأمانة العامة على العمل مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. و لم يقابل هذا التقدم تقدم مماثل من جانب مجلس الأمن.

فما أكثر ما تغيب المجلس حين جرى التفاوض بشأن اتفاقات السلام. وفي بعض الأحيان، كانت النتيجة إسناد أدوار للأمم المتحدة لا يمكن لها أن تقوم بتنفيذها بحال، سواء في ذلك نزع سلاح المقاتلين قسرا، أو الإشراف على مساحات شاسعة من الأراضي، أو غير ذلك من المهام التي لم يكن لدى الأطراف الموقعة ذاتها الاستعداد للقيام بها. فليس من مصلحة أي جهة أن تُبنى اتفاقات السلام على توقعات كاذبة. ويتعين على المجلس أن يجد طريقة لكفالة أن تكون آراؤه بشأن ما يمكن تحقيقه مفهومة تماما لدى الأطراف في أي عملية من عمليات السلام قد يكون أحد عواملها اتخاذ الأمم المتحدة لإجراء في وقت لاحق.

ومن ناحية أخرى، حين كان مجلس الأمن يشرك الهيئات الإقليمية أو دون الإقليمية، فكثيرا ما كانت النتيجة تقتصر على مجرد إرجاء قيام المجلس بعمل فعال. وهذا أيضا لا يفيد أحدا على المدى الطويل.

وقد لا يكون التضافر الفعال مع المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية أمرا سهلا بحال من الأحوال، ولكن قدرة المجلس على القيام به على الوجه الملائم يمكن جدا أن تحدد نجاح المجلس أو فشله في الاضطلاع بمسؤوليته المنوطة به بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين.

وختاما أود أن أؤكد من جديد تأييد وفدي المستمر لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣١٨ (٢٠٠٠). كما أود أن أسجل تأييدنا للجهود المبذولة لكفالة الشفافية في أساليب عمل المجلس ولإتاحة الفرصة أمام أعضاء المجلس للاستفادة من آراء عموم الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب ألا تصبح المناقشات في هذه القاعة بطبيعة الحال بديلا عن اتخاذ المجلس

إجراء جديا، ولا يجب أن يصير مجرد الإصغاء لغير الأعضاء في المجلس بديلا عن سماع ما يقولونه فعلا والتصرف على أساسه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل السويد. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شوري (السويد) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما تؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

وقد أصدر مجلس الأمن منذ ستة أشهر إعلانا هاما بشأن تعزيز دور المجلس في صون السلام والأمن الدوليين. واليوم ينبغي أن نسأل أنفسنا عن المدى الذي قطعناه، ولا سيما في أفريقيا. هل أصبحت النوايا التي أعرب عنها المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ حقيقة واقعة؟ وهل تجري ترجمة التفاهم الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة إلى إجراءات عملية؟

الجواب على ذلك هو نعم، ولكنها بكل تأكيد أعمال في طور الإنجاز. والواقع أننا شهدنا على مدى الشهور الستة الماضية اتخاذ خطوات معينة إلى الأمام في تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن. بيد أنه ما زال يبقى عمل الكثير.

وبالاستمرار في التركيز على أفريقيا، لنتذكر أن القارة تستضيف في الوقت الراهن ثلاثا من أهم بعثات حفظ السلام التابعة لهذه المنظمة. ومن بين هذه البعثات، بلغت بعثة إثيوبيا وإريتريا مرحلة النشر الكامل، وتمر بعثة سيراليون بتغييرات رئيسية. بيد أنني أود في مناقشة اليوم أن أركز على الأزمة الإقليمية التي كانت مدرجة في جدول أعمال مؤتمر القمة منذ ستة أشهر وما زالت تشكل تحدياً لمجلس الأمن والمجتمع الدولي والأطراف المعنية، ألا وهي الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد ظهرت بوادر مشجعة مؤخرا على أن الأطراف في الصراع قد التزمت في نهاية المطاف بتنفيذ اتفاق لوساكا. وقد استجابت الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، لهذه الظروف المتغيرة على نحو سريع ومرن. بيد أن الأطراف يجب أن تظل ملتزمة ويجب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على توفير الدعم إذا أريد للعملية أن تستمر في طريقها الصحيح. وما لم يتم التصدي للقيود المعروفة جيدا التي تخضع لها عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، فلن تستطيع المنظمة تحقيق إمكانياتها الكاملة في المساعدة على مراقبة الأزمات ونزع فتيلها، سواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في غيرها من الأماكن.

وقد، تصرف مجلس الأمن بسرعة إزاء الإصلاحات المقترحة من قِبل فريق الإبراهيمي باتخاذ القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. كما اضطلعت الدول الأعضاء أيضا بالعمل في الجمعية العامة لمتابعة هذه التوصيات. بيد أن الإصلاحات المقترحة في تقرير الإبراهيمي لم تحظ حتى الآن إلا بتأييد جزئي. ويرى الاتحاد الأوروبي أن مقترحات الإبراهيمي تتيح فرصة فريدة لتحسين الطريقة التي يواجه بها المجتمع الدولي حفظ السلام ويحث الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بشدة على العمل من أجل تنفيذ ما جاء به من توصيات. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يتمخض استئناف النظر في تقرير الإبراهيمي هذا الربيع عن تأييد طائفة أوسع من توصياته.

وينظر فريق مجلس الأمن العامل المعني بحفظ السلام الآن بتعمق في إحدى هذه التوصيات، وهي تحسين التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أنه يمكن أن تكتسب من التجارب في الآونة الأخيرة دروس هامة فيما يتعلق بضرورة توثيق المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، ويرحب باشتراك الفريق العامل في دراسة هذه المسألة وغيرها من المواضيع الرئيسية الواردة في تقرير الإبراهيمي.

بيد أننا لا يجب أن ننسى أن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة لا يمكن في نهاية المطاف أن يتجاوز إرادة الأطراف. فما لم توجد رغبة صادقة في السلام بين الأطراف المشتركة في الصراع، ثمة حدود لما يستطيع المجتمع الدولي أن يفعله من أجل المساعدة، وستبوء جهود السلام لا محالة بالفشل.

وكما أكد المجلس من قبل، فإننا لن نستطيع معالجة الصراع بفعالية بدون معالجة أسبابه الجذرية. ومن الضروري أن ننظر من منظور شامل طويل الأجل لدرء الصراعات وتوطيد السلام. وينبغي للتدابير أن تكون شاملة وجامعة وأن تتضمن الحد من الفقر؛ وتحسين الصحة، والنظر بصورة خاصة في أزمة فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز؛ وتعزيز الديمقراطية؛ وضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وزيادة المساعدة الإنسانية. وكل هذه العناصر ضرورية وذات صلة مباشرة بمسؤولية مجلس الأمن بموجب الميثاق. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تقرير الأمين العام عن درء الصراعات المتوقع صدوره في أيار/مايو.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى بعض الجوانب الرئيسية في تسوية الصراعات التي تطرق لها إعلان مؤتمر القمة، ولا سيما في أفريقيا.

أولا، تعتبر أفريقيا عموما أكثر المناطق تضررا ببلوى تدفقات الأسلحة الصغيرة وعمليات تكديسها على نحو غير مشروع ومزعزع للاستقرار. وسيقوم مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في جميع جوانبه بدور أساسي في تركيز الجهود الدولية على معالجة هذه المشكلة. وسوف يبذل الاتحاد الأوروبي قصارى جهده لضمان أن يؤدي المؤتمر إلى اتخاذ إجراءات حاسمة سريعة لاعتماد حلول مبكرة وقابلة للاستمرار. وإضافة إلى ذلك، فإن البرامج الرامية إلى نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني، ينبغي أن تكون، حيثما كان ذلك ضروريا وملائما، عنصرا لا يتجزأ من ولايات حفظ السلام.

ثانيا، إن الانتهاكات المنتظمة والمتعمدة للجزاءات لا تزال تؤجج بعض الصراعات المريرة والطويلة الأمد في أفريقيا. وآلية الرصد المعنية بأنغولا وفريق الخبراء المعني بسيراليون قد أظهرا أن العديد من نفس الأطراف الفاعلة متورط في انتهاكات الجزاءات في هذين البلدين. ومن الضروري أن يبين المجتمع الدولي أنه لن يتسامح مع هذه الانتهاكات.

وفي هذا السياق، يكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد تأييده للقرار المتعلق بالماس المستخدم في تمويل الصراعات الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع في السنة الماضية. وهناك حاجة واضحة في واقع الأمر إلى الاهتمام العاجل بإقامة نظام عالمي لإصدار الشهادات للماس الخام. ويرحب الاتحاد الأوروبي بانطلاق المرحلة الجديدة من عملية كيمبرلي في ويندهوك في الشهر الماضي، ويتطلع إلى تحقيق تقدم سريع وتقديم توصيات واضحة للدورة المقبلة للجمعية العامة. ويجب أن نضع حدا لاستخدام مبيعات الماس في تمويل الصراع والمعاناة المستمرين.

وفيما يتعلق بمسألة الجزاءات، فإن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى تقرير الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن بشأن تحسين فعاليتها. ونرحب بالجهود الأخيرة التي بذلت لضمان توجيه جزاءات الأمم المتحدة نحو أهدافها بصورة فعالة، ونشير في هذا الخصوص إلى العمل القيم الذي قامت برعايته حكومتا سويسرا وألمانيا بشأن تحسين فعالية الجزاءات المالية، وقيود السفر وحظر توريد الأسلحة. ونحن نرحب ترحيبا قويا بتحركات المجلس الرامية إلى جعل أهداف الجزاءات ومعايير رفعها واضحة منذ البداية؛ وتقدير الآثار الإنسانية الممكنة للجزاءات؛ وضمان إدراج آليات استعراض ملائمة في نظم الجزاءات. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى المناقشات الجارية في مجلس الأمن بشأن كيفية تحسين رصد الجزاءات، ويشدد على أنه ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لدعم المجلس والدول الأعضاء في هذا الجانب وجميع الجوانب الأخرى للجزاءات.

ثالثا، اسمحوا لي أن أذكر أداة بالغة الأهمية في التعمير بعد الصراع: أي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. فمن الضروري أن يكون الأفراد الذين ارتكبوا جرائم حرب، وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية أثناء صراع مسلح، مسؤولين جنائيا عن أفعالهم. وفي سياق أفريقيا، أدت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على وجه الخصوص، وظائف هامة في المساءلة، والمصالحة، والردع، وبناء السلام. ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يؤكد على أهمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأن يجدد دعوته إلى جميع الدول لتصبح أطرافا في النظام الأساسي بغية دخوله حيز النفاذ في وقت مبكر.

والتدابير التي تتخذ في ميدان منع الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام مرتبطة فيما بينها ارتباطا وثيقا، وهي بالغة الأهمية لبناء أساس قوي للسلام. وقد تبينت للمجلس مؤخرا ضرورة وضع استراتيجية شاملة لبناء السلام وتعبئة جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في أبكر مرحلة ممكنة لضمان ألا تكون هناك فجوة بين حفظ السلام وبناء السلام. وفي هذا السياق، من الضروري تمليك الأمانة العامة قدرة على جمع المعلومات والتحليل تتيح لها فهم الأسباب العميقة وكذلك المباشرة للصراع. وهذا من شأنه أن يوفر للأمين العام المدخلات اللازمة لوضع استراتيجيات متكاملة لتسوية الصراعات.

وبالطبع، تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ولكن من المعترف به أيضا اليوم أنه لكي تنجح جهود السلام، يجب على مختلف العناصر ذات الصلة من المجتمع الدولي أن تعمل بتضافر. ويكون هذا مفهوما ليس لاستغلال الموارد على نحو أفضل فحسب، ولكن أيضا للاستفادة من المزايا المقارنة لكل منظمة. والاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الأمم المتحدة مؤخرا مع المنظمات الإقليمية قد سعى بالتحديد إلى مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية في تنفيذ استراتيجيات السلام. ويذكر الاتحاد الأوروبي باستعداده لتطوير تعاونه مع الأمم المتحدة في وضع وتنفيذ استراتيجيات لمنع الصراع وبناء السلام.

وبعد مضي ستة أشهر، ها هي بطاقات التقارير تقول، ”لقد اتخذت خطوات، ولكن هناك الكثير مما ينبغي عمله“. وينبغي لهذا التقييم أن يشجع الأمم المتحدة على العمل بصورة زائدة وأكثر اجتهادا لتحسين دورها في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا. وينبغي لعضوية الأمم المتحدة بأكملها أن تشارك في هذا العمل، وفقا للالتزام الذي تعهد به رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر الماضي في إعلان الألفية.

واسمحوا لي أن أختتم بتعليق عام أعرب فيه عن تقديرنا للمبادرات التي اضطلع بها أعضاء مجلس الأمن لتنظيم

مناقشات مفتوحة، مثل المناقشة المعقودة اليوم، بشأن مواضيع جوهرية وهامة في ميدان السلم والأمن الدوليين. والاتحاد الأوروبي — في نيويورك، وفي بروكسل، وفي جميع العواصم الأخرى — يدعم بكل إخلاص الجهود الرامية إلى جعل هذه المناقشات تفاعلية ومركزة بأكبر قدر ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر ممثل السويد على بيانه الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. فقد ذكر المجلس تذكيرا في محله تماما بمحور التركيز الرئيسي لاجتماع قمة مجلس الأمن، وهو ضرورة إيلاء اهتمام خاص لتعزيز السلام والأمن الدائمين في أفريقيا.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوباياشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمتابعة مؤتمر قمة مجلس الأمن المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي. وفي الوقت الذي لا يزال فيه دور المجلس يتطور بغية الاستجابة لحقائق عالم اليوم التي تشكل تحديا دائما، من المهم إجراء استعراض لفعاليته من وقت إلى آخر، للتعرف على المشاكل التي تواجهه ولوضع أولويات لأنشطته.

إن وفدي يؤيد المرمى العام للإعلان الملحق بقرار مجلس الأمن ١٣١٨ (٢٠٠٠)، الذي اعتمد في ختام مؤتمر قمة الألفية. ومما له أهمية خاصة أن المجلس تعهد حينذاك بتعزيز فعالية الأمم المتحدة في معالجة الصراع في كل مرحلة من مراحله — من الوقاية إلى التسوية فإلى بناء السلم بعد الصراع — بتركيز خاص على أفريقيا. وكما شدد وفدي في الجلسة المفتوحة بشأن بناء السلام التي عقدت الشهر الماضي، فإن مشاكل الصراع والتنمية في أفريقيا تتطلب الاهتمام العاجل والملتزم من المجتمع الدولي.

وكما أقر في الإعلان المرفق بالقرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، هناك قائمة طويلة من المسائل التي تستحق المناقشة. ولكني أود اليوم أن أركز على بضع نقاط نرى أنها ذات أهمية أساسية.

أولا، هناك حاجة إلى اتخاذ نهج شامل ومتكامل في معالجة أي حالة من حالات الصراع. وينبغي أن يتضمن هذا النهج البعدين الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى البعدين السياسي والعسكري. ولا يمكن منع نشوب الصراعات ولا القيام بعمليات بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات إلا إذا عولجت الأسباب الجذرية للصراع المعني، وهذا يتطلب بذل جهود من أجل إعادة الإعمار والتنمية وبناء القدرات. وخير شاهد على هذا المطلب الولايات المتعددة الأوجه لعديد من بعثات الأمم المتحدة الأخيرة في كل أنحاء العالم.

وبغية ضمان الفعالية لهذا النهج، ينبغي أن يراعي المجلس بصفة خاصة أهمية كفالة الانتقال السلس من مرحلة اتقاء الصراعات وبناء السلام إلى المرحلة التالية. وهذا يتطلب وجود استراتيجية واضحة ومتماسكة طوال عملية مشاركة الأمم المتحدة بأكملها. والأمر البالغ الأهمية هو ضرورة إيلاء أقصى اهتمام ممكن لتفادي أية فجوات بين تقديم المساعدة الدولية المطلوبة في مختلف المراحل، ولا سيما عند الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى، لأن وجود مثل هذه الفجوة قد يبطل أثر أي تقدم يحرز في المراحل السابقة. وتبرز هذه النقطة بشكل خاص عندما ننظر في وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد حصولها على الاستقلال على سبيل المثال.

وتعاون المجتمع الدولي برمته أمر ضروري أيضا. وكما أكد وفد بلادي في مناسبات أخرى، فإنه لا بد أيضا من تعبئة الأطراف الفاعلة من خارج المجلس وإشراكها

بصورة كاملة بغية تحقيق التعاون التام. لا بد من تعبئة الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في المجلس، والتي تقدم أفرادها ومواردها المالية لجهود الأمم المتحدة بغية ضمان النجاح في أي جهد يرمي إلى تحقيق السلام. وبوسع المنظمات الإقليمية ذات الصلة أيضا أن تقدم رؤيتها النافذة ومساعدتها القيّمة إلى المجلس.

ولا حاجة إلى القول بأن وضع أساس متين لبناء السلام يتطلب تعاون شتى الوكالات والمؤسسات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. والواقع أنه من الضروري إشراك هذه الدول والمؤسسات في مرحلة التخطيط المبكرة. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد بقوة الممارسة التي أخذ المجلس يتبعها مؤخرا المتمثلة في إجراء مناقشات كاملة النطاق تشترك فيها البلدان المساهمة بقوات، والمانحون الرئيسيون، فضلا عن الوكالات والمؤسسات ذات الصلة. ويحدونا أمل وطيد بأن تستمر هذه الممارسة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشير هنا مرة أخرى إلى مطلب واضح ولكنه لم يتحقق بعد، ألا وهو إصلاح مجلس الأمن. وكما ورد في إعلان الألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع في أيلول/سبتمبر الماضي، فإنه من الضروري إصلاح مجلس الأمن ليكون معبرا عن واقع العالم المعاصر حتى تزداد فعالية ومشروعية المجلس ذاته. وعلى الرغم من أنه من الأمور المحبطة للنفس أن إعلان قمة مجلس الأمن لم يتضمن أية إشارة حول الحاجة إلى إجراء هذا الإصلاح، فإننا نأمل أن يظل المجلس، وخصوصا أعضاؤه الدائمون، ملتزما بقضية إصلاح المجلس.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الموضوع الخاص بجلسة اليوم يتطلب الاهتمام المستمر من المجلس. ونحن ندرك أيضا أن هذا الموضوع واسع ومتشعب وهو يحتاج إلى أن تعالجه الجمعية العامة أيضا. والواقع أن هذا الموضوع يتطلب مناقشة كاملة بمشاركة واسعة من الدول الأعضاء. ومرة أخرى، أشكركم، سيدي الرئيس على تنظيم جلسة اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يسعني إلا أن أتفق تماما مع ما أعرب عنه ممثل اليابان عن الحاجة إلى إشراك الجمعية العامة وكذلك الأجهزة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشكل نشط في المناقشة بشأن تعزيز قدرات المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الأرجنتين. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في يوم ٧ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، اجتمع رؤساء الدول الأعضاء في مجلس الأمن لتبادل الآراء حول آليات تعزيز نظام الأمن الجماعي، وقد أثاروا عدة شواغل وردت في القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠). وكما قال الرئيس دي لادوا في ذلك الوقت: إن لم يمارس مجلس الأمن ممارسة كاملة مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، فلن يكون بالإمكان تنفيذ أي من أنشطة الأمم المتحدة الأخرى تنفيذا ناجحا.

وبعد انقضاء ستة أشهر على انعقاد تلك القمة، فإن اقتراحكم، سيدي الرئيس، الداعي إلى تقييم ما تم إنجازه منذ ذلك الوقت، هو اقتراح يبدو مناسبا. وفي رأينا أن هذا التقييم ينبغي إجراؤه على مستويين. المستوى الأول منصوص عليه في القرارات والبيانات الرئاسية التي اعتمدها المجلس استجابة للشواغل التي أثارها رؤساء دولنا في القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠). أما المستوى الثاني فهو موجه إلى دراسة ما لتلك القرارات والبيانات الرئاسية من آثار على الصراعات المعروضة أمام المجلس.

إن الحقيقة التي مفادها أن مجلس الأمن اعتمد قرارات بشأن مواضيع مثل الحاجة إلى وضع استراتيجية للخروج لكل عملية من عمليات حفظ السلام؛ وتعزيز العلاقة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات؛ وأهمية مهام بناء السلام في الحل المتكامل لصراع ما؛ وإنشاء أفرقة خبراء لتحديد الصلة بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والصراعين المسلحين في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وإنشاء فريق عامل معني بعمليات حفظ السلام؛ ووجود علاقة تفاعلية أكبر مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حسبما ظهر في الجلسات التي عقدت في شهر شباط/فبراير ٢٠٠١ مع أعضاء اللجنة السياسية المعنية باتفاق لوساكا في حالة الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومع اللجنة المنبثقة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حالة الصراعين في سيراليون وغينيا - كل هذه الأمور تتيح لنا الفرصة لإجراء تقييم إيجابي لنشاط المجلس منذ اتخاذ القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠).

ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء عدم إحراز تقدم في اتخاذ قرار بشأن سيراليون، وقد أعد مشروعه وظل دون اعتماد لعدة أشهر. ومن المؤكد أن إطالة أمد هذا الوضع في إطار إقليمي آخذ في التدهور أمر لا يسهم في تعزيز مصداقية المجلس. وبعد أن قلت ما تقدم، لا بد لي من أن أسلم بحقيقة أن المملكة المتحدة بذلت جهودا كبيرة للتغلب على هذا الوضع الصعب الذي ما فتئ المجلس يعمل على معالجته دون تحقيق أية نتائج حتى اليوم.

ومع ذلك فإن هذا التقييم لن يكون كاملا إذا ما تم إجراؤه في إطار مجرد. فمن العوامل الأساسية لجعل المبادئ الواردة في تلك القرارات والبيانات الرئاسية نافذة المفعول ولجعل عمل المجلس فعالا في نهاية المطاف، توفر الإرادة السياسية لدى أعضاء المجلس على اتخاذ الإجراءات اللازمة في أي صراع محدد والدعم الذي يقدمه الأعضاء الآخرون في المنظمة.

ونرى أن الإرادة السياسية واضحة في توفير الموارد الكافية لتمويل إحدى عمليات حفظ السلام؛ وتزويدها بالدعم السوقي اللازم، لا سيما من جانب البلدان التي في وضع أفضل يسمح لها بذلك؛ والاستعداد للإسهام بقوات، بما يشمل العمليات التي تنطوي على مستوى عال من المخاطر. بل إن الإرادة السياسية تتجاوز مجرد توفير الموارد المالية والبشرية. فهي تتجلى أيضا في استعداد مجلس الأمن لعقد جلسات مشاورات موضوعية مع البلدان المساهمة بقوات ولزيادة شفافية عملية اتخاذه القرارات المتعلقة بإنشاء أو تعديل أو إنهاء ولاية إحدى عمليات حفظ السلام.

إن العزم السياسي لدى مجلس الأمن والمجتمع الدولي لمساعدة الأطراف في أي صراع لا بد أن يقترن بإرادة سياسية مماثلة لدى تلك الأطراف للتوصل إلى حل سلمي للصراع. وكمثال على هذه الإرادة السياسية، يمكننا أن نذكر احترام اتفاقات وقف إطلاق النار؛ وضمانات حرية الحركة والضمانات المعقولة لسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في الحقل الإنساني؛ والتقيد بالالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بنزع السلاح وتسريح المقاتلين.

منذ اعتماد القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، برزت حالتان بعينهما في أفريقيا تدللان على أن دور مجلس الأمن لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا توفر العزم السياسي للعمل داخل المجلس وأظهرت الأطراف عزمها السياسي على حل الصراع. ففي حالة إريتريا وإثيوبيا، من ناحية، احترم كل من الطرفين اتفاق وقف إطلاق النار وتعاونا مع الأمم المتحدة، بينما ساهم المجتمع الدولي بقدر كاف من القوات والموارد. وقد سمح هذان العنصران بانتشار ناجح لقوات بعثة

الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وقوامها ٢٠٠ ٤ فرد. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدا أن العزم السياسي للأطراف من أجل تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار يتبلور في الاجتماعات التي عقدت مع مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠١، مما يمهد الطريق لوزع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أذن بإنشائها قبل عام، وإن ظلت متوقفة لعدم توفر الإرادة لدى الأطراف.

ولا بد لأي نقاش بشأن آليات تعزيز نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق أن يتعرض لمسألة التدخل الإنساني. القضية هي: هل يمكن لمجلس الأمن أن يظل غير مبال بينما ترتكب انتهاكات خطيرة ومنهجية لحقوق الإنسان داخل حدود دولة ما، في الوقت الذي ينادي فيه المجلس والمنظمة ككل بالدفاع عن تلك الحقوق والحريات ذاتها؟ إنني أشير إلى حالات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وكما قال الرئيس دي لا روا في بيانه أمام المجلس في ٧ أيلول/سبتمبر من العام الماضي:

”لا توجد إجابة بسيطة على هذا السؤال، لأنه مرتبط بقيم من قبيل سيادة الدول وبمبدأ عدم التدخل.

”وإننا نؤمن بأن مبدأ عدم التدخل يجب أن يحترم [لأنه هو الأساس الذي تقوم عليه العلاقات بين الدول المستقلة]، ولكننا نعتقد في الوقت نفسه بأنه ينبغي إضافة قيمة تكميلية هي: مبدأ عدم جواز اللامبالاة“. (S/PV.4194، ص ٧)

وكما يوجد فصل مكرس للدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام، فإننا نعتقد أن من المفيد لمجلس الأمن أن يجري تقييما دوريا وانتقاديا لعمله. وهذه مهمة معقدة، لأن من بين المعايير التي تطبق في تقييم فعالية الأنشطة التي يضطلع بها المجلس، علينا أن نأخذ في الحسبان أن الظروف السياسية، والعسكرية، والاقتصادية والاجتماعية والعرقية والجغرافية تتفاوت بين صراع وآخر. ولا يمكن أن تطبق الدروس المستفادة من حالة ما في الحالات الأخرى دائما. لذا، فإننا نرى أنه من المفيد للمجلس أن يكمل التقييم العام بدراسة انتقادية لعمله فيما يتعلق بكل صراع على حدة.

أخيرا، وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فإننا نرى ذلك ضروريا كيما يكون عمل المجلس أكثر ديمقراطية وشفافية وتمثيلا وتواؤما مع حقائق عصرنا. ونعتقد أن هذا الإصلاح ينبغي أن يتم على أساس توافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن الجميع سيوافقون على الملاحظات التي أدلى بها ممثل الأرجنتين بشأن الحاجة إلى أن تقترن القرارات التي يعتمدها مجلس الأمن دائما بالعزم على العمل بشكل فعال لتنفيذها. وهذه النقطة في واقع الأمر، هي النقطة التي أبرزت في البيان الاستهلالي الذي أدلى به الأمين العام.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أعرب لكم عن بالغ سعادتنا لرؤيتكم تترأسون أعمال مجلس الأمن، وأن أعرب أيضا للسفير سعيد بن مصطفى عن امتناننا وتقديرنا للطريقة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

كذلك أود أن أشكركم على إعطائنا الفرصة للتحدث حول الإعلان الذي اعتمدته هذه الهيئة قبل ستة أشهر، لدى اجتماعها على مستوى رؤساء الدول والحكومات، على هامش قمة الألفية، في حدث بارز لتعددية الأطراف ولمنظمتنا.

وإذا كان يبدو لي من السابق لأوانه، إن لم يكن نوعا من الافتراض، أن نعكف على استخلاص محصلة، ولو جزئية، لتطبيق تلك الوثيقة - التي تشكل في الواقع إطارا عاما للسياسات أكثر منها برنامجا للعمل مصحوبا بجدول زمني محدد - فأود مع ذلك أن أتقدم بتعقيبين عامين على الإعلان ذاته قبل أن أدلي ببضع ملاحظات موجزة تقتصر على موضوع حفظ السلام في أفريقيا على وجه التحديد.

أود بالتالي أن أسجل وأرحب بحقيقة أن المجلس، الذي دأب في الأعوام الأخيرة على أن يغامر بصورة متزايدة بالخوض في ميدان اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية التصدي لمسائل هي غالبا ذات علاقة محدودة بالسلم أو الأمن - قد قرر أن يؤكد مجددا على أن مسؤوليته الأساسية هي صون السلم والأمن الدوليين، وأن يشدد على أن وظيفته هي ضمان أن يعمل نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق بشكل فعال وهو النظام الذي تعرض مؤخرا لاختبار عصيب، كما نعلم جميعا. وأود أن أضيف إلى ذلك صراحة أن هذا التأكيد الوطيد لم يتبع بالتطبيق الفعلي بأي صورة ملموسة، لأن تجاوزات المجلس في ميادين خاصة بأجهزة أخرى للأمم المتحدة مستمرة، بدلا من أن تتوقف.

وفي الوقت ذاته، لا يسعني سوى الترحيب بحقيقة أن المجلس قد ارتأى أن الوقت مناسب للتأكيد على التزامه بمبادئ المساواة السيادية، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي لكل الدول، وهي مبادئ عزيزة علينا جميعا، خاصة وأن البعض يعمد إلى التشكيك فيها باسم عولمة لم تفهم على نحو سليم، وتدخل إنساني هزيل التعريف.

وإذا كنت في السابق قد أعربت هنا أحيانا عن شعور أفريقيا بالإحباط، إن لم يكن الغضب، لتباطؤ المجلس في المشاركة في تسوية الصراعات الأفريقية، فإنني أشعر الآن بأنه إحقاقا للحق، عليَّ أن أقرر أن هذه الهيئة تولي اهتماما متزايدا للقضايا الأفريقية في الآونة الأخيرة. ولا بد أن ذلك يعزى في جانب منه إلى تعقيد بعض المسائل، ولكن أيضا إلى التردد والدوافع الخفية لبعض أعضاء المجلس، مثل التدخل الذي يأتي متأخرا جدا في بعض الأحيان، كما رأينا في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويأتي في أحيان أخرى بصورة غير فعالة أو غير مناسبة بالقدر الكافي، مثلما حدث في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كل من الحالتين، مع ذلك، هناك تحسن ملموس وإرادة سياسية صادقة.

وبعد الإعراب عن هذا المديح، أعتقد أن المفترض في المجلس، وهو ما لا يمكن أن يتأكد بالقدر الكافي، أن يعمل باسم الدول الأعضاء في المنظمة وليس باسم أعضائه فقط - وكيما تكون تدابيره أكثر فعالية وتسديدا، عليه أن يعتمد بدرجة أكبر على هؤلاء الذين يعرفون الأرض والمشاكل: وأعني بهم الدول الأفريقية الأعضاء في المجلس، ودول المنطقة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبطبيعة الحال، الدول المساهمة بقوات سواء كانت أفريقية أو غير أفريقية.

وفي هذا الصدد، ينبغي الاعتراف بأن اعتماد المجلس مؤخرا للإعلان الذي يحدد طرائق التعاون للدول المساهمة بقوات في إدارة الصراعات، كان إنجازا كبيرا للمجلس. كذلك، علينا أن نعترف بفضل المجلس في إنشاء الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام؛ والنقاش الذي تم عن نزع السلاح، وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم وبناء السلام، وأيضا الإعلانات التي كرست ذلك.

وإذا كان الزعماء الأفريقيون يبذلون الجهد للعمل نحو تسوية الصراعات التي تزعزع استقرار القارة - كما شهدنا في اتفاقات لوساكا ولومي والجزائر - فلا يجوز

للمجلس أن يعفي نفسه من مسؤولياته في هذا الميدان. فالواقع أن دوره يظل حيويا وإسهامه لا يمكن أن يستعاض عنه.

والواقع، أن الأمم المتحدة تستطيع بإسهامها في إبرام اتفاقات السلام - ولو كمراقب، كما حدث في المفاوضات التي أدت إلى إبرام اتفاقات الجزائر - أن ترصد تنفيذ كل من هذه الاتفاقات على نحو أكثر تنظيما وأكثر فعالية.

وعلى سبيل المثال، كان من الممكن تفادي بعض الأخطاء التي ارتكبت في سيراليون. ولكن المهانة التي تعرضت الأمم المتحدة لها في العام الماضي ساعدت على إبراز الثغرات وأوجه القصور الأساسية، وأصبحت مفيدة في نهاية المطاف لأن المجلس أصبح يحاول التأكد من أن تكون الولايات المخولة للقوات محددة بشكل أوضح وأن تكون القوات نفسها في وضع أفضل يمكنها من توفير الأمن لنفسها، عند الاقتضاء، وتأمين السكان المدنيين الذين أوفدت القوات لحمايتهم.

وقد أثار المشهد الأليم غير المحتمل لأصحاب الخوذ الزرق وقد أخذوا كرهائن يقظة حقيقية أيضا فيما يتعلق بضرورة تعزيز مصداقية وسلطة المنظمة، لا سيما مجلس الأمن، الذي يتمحور حوله نظام الأمن الجماعي - وهو النظام الذي نعلق عليه أعظم أهمية، لأنه بمثابة حصن يقي من إساءة استعمال القوة وضمان سيادة حكم القانون في العلاقات بين الأمم.

ولهذا السبب أيضا نؤيد وجود مجلس أمن يتحمل بالكامل مسؤولياته، ويسهر على إنفاذ احترام الشرعية الدولية، واحترام قراراته في المقام الأول - حسبما ذكَّرنا بحق هنا أميننا العام - ويتوخى الحكمة والإخلاص في تنفيذ اتفاقات السلام وخطط التسوية التي تتفق عليها أطراف الصراع، وعلى الأخص عندما يُصدق على هذه الاتفاقات رسميا. إننا نؤيد وجود مجلس أمن يقف باستمرار إلى جانب الضحية وضد المعتدي والمحتل ويتعامل بحسم مع الذين لا يحترمون التزاماتهم الدولية، ويختارون اتباع سياسة المماطلة والتسويف، سواء عن عمد أو تعويلا على إنهاك الخصم، بغية ترسيخ الأمر الواقع والتهرب من التزاماتهم.

ولهذا السبب أيضا فإننا ندعو إلى إجراء إصلاح شامل للمجلس، سواء من حيث تشكيل عضويته أو من حيث أساليب عمله، لإعطائه مزيدا من الشرعية، والقدرة على التمثيل الحقيقي والفعالية، في ضوء التحديات الجديدة الناشئة عن التحولات الدولية والواقع السائد في عالم اليوم.

قبل أن أختتم أود أن أعرب عن ارتياحي لرؤية بعض الدول التي كانت غير مبالية إلى حد ما بعمليات حفظ السلام في أفريقيا وهي تشارك في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وهنا أود أن أحث الدول غير الأفريقية على ألا يتأسى من مشاكل أفريقيا، التي تواجه تحديات معقدة ومتعددة بعزيمة لا يوازيها إلا إيمانها بمستقبل من المحتم أن يكون أفضل، وأن تقدم لها الدعم الذي يساعدها على الانتعاش الذي التزمت به وأن تعاملها كشريك مساو لها وجدير بالاحترام.

والواقع أن المبادرة التي أعلن عنها مؤخرا الرؤساء بوتفليقه ومبيكي وأوباسانجو، تهدف إلى إقامة شراكة من أجل النهضة الأفريقية، تستند بصفة خاصة على اقتناع هؤلاء الزعماء الراسخ بأن أفريقيا يجب أن تعول في المقام الأول على نفسها في تسوية مشاكلها جميعا، وعلى أن إقامة شراكة حقيقية مع البلدان المتقدمة على أساس المصالح المتبادلة والالتزامات المشتركة ستسهم على نحو حاسم في إنعاش أفريقيا.

في الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني لكم، سيدي، لإتاحتكم فرصة تنظيم مناقشة مفتوحة بشأن

هذا الإعلان، الذي هو ثمرة مداولات أعضاء المجلس، والذي يعد تنفيذه، بالقطع، مهمة طويلة الأمد. وآمل أن أكون قد قدمت مساهمة مفيدة في هذه المهمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أنوه على وجه الخصوص بالملاحظات الهامة لممثل الجزائر، وبطبيعة الحال فإن مهمة مجلس الأمن الأساسية هي التصرف بسرعة وحُسن التوقيت لمواجهة الأزمات في أفريقيا.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أتوجه إليكم بالشكر على قيامكم بتنظيم هذه الجلسة الهامة التي خصصتموها لتقييم التقدم الذي تم إحرازه نحو متابعة ما جاء في الإعلان الذي اعتمدته قمة المجلس في أيلول/سبتمبر من العام الماضي حول ضمان الدور الفعال لمجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين وخاصة في أفريقيا.

ولا شك أن مداولات المجلس حول هذا الموضوع – ومشاركة الدول غير الأعضاء فيها – سوف توفر لنا جميعا الفرصة للوقوف على مدى فعالية المجلس في التعامل مع التحديات المختلفة التي يواجهها واستجابته للطبيعة المتغيرة والمعقدة التي تتسم بها العديد من التراعات المسلحة التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في الوقت الراهن، فضلا عن التطلع إلى الأمام للاتفاق على الخطوات التي يمكن اتخاذها بغية تعزيز دور وأداء المجلس في هذا المجال، أخذا في الاعتبار أن المجلس يباشر مسؤولياته نيابة عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، كما حددته المادة الرابعة والعشرون من الميثاق.

لقد تعرض الإعلان الذي اعتمدته قمة مجلس الأمن في أجزائه المختلفة إلى العديد من الموضوعات التي تمثل أهمية خاصة لوفد مصر وتحظى باهتمام بقية الدول الأعضاء. ونظرا لأن الوقت قد لا يسمح لنا بتناول كافة هذه الموضوعات، فأود أن أقصر ملاحظاتي على عدد من النقاط التي يرى وفد مصر أهمية خاصة في إبرازها.

أولا، أعاد الإعلان التأكيد على مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق وأكد على عزمه إيلاء ذات القدر من الأولوية المتكافئة لكافة المناطق في العالم مع إيلاء أهمية خاصة لاحتياجات القارة الأفريقية. وقد رأينا في الماضي أن المجلس قادر بالفعل على الاستجابة السريعة والحاسمة للأزمات التي تنشب خارج أفريقيا على النحو الذي قام به في تيمور الشرقية وكوسوفو. كما رأينا أن المجلس أخذ يتخلى تدريجيا عن تردده في مواجهة الأزمات التي تنشب في القارة الأفريقية على النحو الذي شاهدناه في سيراليون عندما تجدد التراع هناك في أيار/مايو من العام الماضي، وفي إثيوبيا وإريتريا عندما وقع الطرفان على اتفاق السلام في الجزائر في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما أوشك اتفاق وقف إطلاق النار على الانهيار.

وانطلاقا مما سبق، شعر وفد مصر، مثله مثل بقية الوفود الأفريقية، بقدر من التفاؤل إزاء جدية المجلس في التعامل مع قضايا أفريقيا والتراعات المسلحة المختلفة الدائرة فوق أراضيها، وكان الأمل يحدونا في أن تمثل استجابة المجلس السريعة للأزمة في سيراليون القاعدة وليس الاستثناء لما يجب أن يكون عليه دور المجلس في القارة. إلا أننا ما زلنا نشعر، للأسف، بأن الفجوة ما زالت كبيرة بين ما يتعهد المجلس بالقيام به في أفريقيا من ناحية وما يتخذه من خطوات فعلية لإخماد التراعات المشتعلة في القارة ومعالجة تلك الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها وتساهم في استمرارها من

ناحية أخرى. فالأزمة الدائرة على الحدود بين غينيا وسيراليون وليبريا آخذة في التفاقم وأصبحت تنذر باندلاع نزاع إقليمي يصعب التنبؤ بعواقبه، والأزمة الصومالية ما زالت مستمرة، ولم نر حماسا كافيا من المجلس لانتهاز التطورات الإيجابية التي نتجت عن مؤتمر ''عرتا'' لدعم جهود السلام والمصالحة القائمة.

وثانيا، وبعيدا عن الوضع في أفريقيا وما نتوقعه من مجلس الأمن في هذه القارة، لا يمكن لنا أن نتحدث عن دور المجلس في الحفاظ على السلم والأمن الدولي دون أن نعرب عن خيبة أملنا إزاء تعامل المجلس مع الأزمة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي لا سيما وأنها أخذت في الانفجار بعد ثلاثة أسابيع فقط من اجتماع قمة المجلس واعتماده للإعلان الذي ننظر فيه اليوم؛ فقد فشل المجلس، على الرغم من حرصه الدائم على تذكيرنا بضرورة احترام حقوق الإنسان وإعلاء سيادة القانون ومعاقبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وانتهاك القانون الإنساني الدولي، في تحمل مسؤولياته إزاء الشعب الفلسطيني الأعزل ووضع حد للعدوان الصارخ الذي كان ولا يزال يتعرض له على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية وطالما استمر المجلس في إخفاقه في التعامل مع القضية الفلسطينية وتغاضيه عن انتهاكات إسرائيل المنتظمة والجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، فسوف تستمر أيضا مصداقية المجلس في الانحدار وسوف يبقى تعهده بإيلاء الأولوية المتكافئة لكافة المناطق في العالم تعهدا دون معنى.

وثالثا، تعهد مجلس الأمن في الإعلان الذي اعتمدته القمة باتخاذ عدد من الإجراءات المحددة لتعزيز قدرات المنظمة الدولية في مجال حفظ السلام. وإذا كنا نرحب بالاهتمام الذي أبداه المجلس – وخاصة منذ صدور تقرير الأخضر الإبراهيمي – لتحسين أدائه في تلك المجالات التي تقع في نطاق اختصاصه على نحو يواكب المعطيات الجديدة التي تفرضها الطبيعة المعقدة للنزاعات المسلحة التي يطلب من الأمم المتحدة تسويتها أو المساهمة في حلها، فإننا ما زلنا نرى أن هناك بعض أوجه القصور التي تستلزم تحركا صادقا من مجلس الأمن لمعالجتها. ففي حين تعهد المجلس باعتماد ولايات واضحة ومناسبة وذات مصداقية لعمليات حفظ السلام التي يقوم بها، فإننا نلاحظ مؤخرا في قراره ١٣٤١ (٢٠٠١) لعملية الكونغو الديمقراطية جاء مخالفا لكل ما سبق. فبدلا من أن يتشجع المجلس من الظروف الإيجابية المحيطة بعملية السلام في الكونغو، ذهب إلى تخفيض المكون العسكري للعملية وتقليص المهام التي ستقوم بها آملا في ذات الوقت أن يساهم ذلك في إحلال السلام والاستقرار في دولة يفوق حجمها مساحة أوروبا الغربية وتتواجد على أراضيها جيوش ست دول أفريقية وثلاث مجموعات متمردة وحفنة من المجموعات المسلحة الأخرى.

ورابعا، تعهد المجلس كذلك بتعزيز المشاورات مع الدول المساهمة عندما يقوم بصياغة الولايات التي ستمنح لعمليات حفظ السلام. ووفد مصر، إذ كان يرحب بالخطوات التي اتخذها المجلس في هذا المجال بغية تحسين علاقته مع الدول التي تساهم وفي بعض الأحيان تضحي بجنودها وبأفرادها لتنفيذ المهام التي يقرها المجلس، فإنه لا يزال يطالب بأن يتم تأسيس وتقنين أسلوب التشاور بين الدول المساهمة والمجلس في كافة مراحل صياغة الولايات الممنوحة لعمليات حفظ السلام، وفي كافة الخطوات التي يتخذها المجلس لتعديل أو مراجعة أو تمديد إو إنهاء هذه الولايات والمهام التي تصاحبها.

واتصالا بما سبق، يحرص وفد مصر دائما على التأكيد على أن الغاية الأساسية التي يجب أن نسعى جميعا إلى تحقيقها ينبغي أن تتعدى مجرد الاستماع إلى الدول المساهمة وتبادل الرأي معها حتى لو تم ذلك على النحو المؤسس والمقنن الذي ندعو إليه. فالمطلوب هو أن تؤدي الإجراءات

التي يمكن الاتفاق عليها لتعزيز العلاقة بين الدول المساهمة بقوات ومجلس الأمن إلى إشراك هذه الدول في عملية صنع القرار داخل المجلس في كافة مراحل إنشاء ونشر وسحب عملية حفظ السلام، وبصفة خاصة عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة وذلك على النحو الوارد في المادة ٤٤ من الميثاق.

وخامسا، تضمن الإعلان الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات أعضاء المجلس تعهدا بتعزيز فعالية الأمم المتحدة في معالجة النزاعات في كافة مراحلها من الوقاية إلى التسوية إلى بناء السلام بعد النزاع. وقد شاهدنا بالفعل في الفترة الماضية إدراكا متناميا من قبل المجلس بأن تسوية النزاعات المختلفة لا يمكن أن تنجح بمعزل عن اقتلاع جذور الأسباب التي تؤدي إلى اندلاع واستمرار هذه النزاعات، وأن السلام لا يمكن أن ينمو في بيئة يتفشى فيها الفقر والبطالة والركود الاقتصادي والتفكك الاجتماعي. ومن هنا فإننا نرحب بالمناقشات والقرارات التي تخرج عن المجلس في كافة هذه الموضوعات أخذا في الاعتبار أن الغاية المنشودة منها يجب أن تتمثل في تعزيز التجانس والتناسق بين كافة المجهودات التي تقوم بها أجهزة ووكالات الأمم المتحدة المعنية لتفادي اندلاع النزاعات أو لتسويتها أو لضمان عدم تجددها وبالطبع فإننا نؤكد على أن التنسيق المطلوب لمثل هذه الأنشطة يجب أن يتم من خلال مراعاة واحترام صلاحيات الأجهزة والوكالات المعنية كل في مجال اختصاصها وكل وفقا للولاية التشريعية التي تعمل بها.

واسمحوا لي في النهاية أن أتناول مسألة أخيرة يرى وفد مصر أهمية في إثارتها على الرغم من أنها لم تنعكس في الإعلان الذي اعتمدته قمة مجلس الأمن وإن كانت قد حظيت بنصيب واف من النقاش أثناء جلسة القمة ذاتها، وهي مسألة العقوبات. فقد لمسنا خلال تلك الجلسة مدى تنامي التيار الذي ينادي بضرورة وضع حد للاستخدام المطلق وغير المحكوم للعقوبات كأداة يمكن أن يلجأ إليها المجلس لإحداث تغيير في سلوك أو تصرفات دولة أو نظام ما. وقد رأينا أيضا أن الحالات الأخيرة التي قام فيها المجلس بفرض العقوبات تضمنت عددا من الضوابط التي ينبغي تأسيسها وعلى رأسها وضع إطار زمني محدد لسريان العقوبات ووضع آلية واضحة لرفعها. ومن هنا فإننا نرجو، سيدي الرئيس، أن يتم الالتزام بما جاء في إعلان الألفية عندما تعهد رؤساء دول وحكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتقليص آثار العقوبات الاقتصادية على السكان المدنيين الأبرياء وإخضاع نظم العقوبات إلى مراجعة دورية وإزالة الآثار السلبية التي تتعرض لها الأطراف الثالثة من جراء هذه العقوبات. ونرجو بصفة خاصة أن يلتزم مجلس الأمن بأحكام المادة ٥٠ من الميثاق بصفة منتظمة ودون أي تمييز أو تسييس في تطبيقها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على بيانه. لقد أدلى في الواقع بعدد من الملاحظات العملية جدا وذات التوجه التطبيقي يجب مراعاتها في عمل المجلس في المستقبل.

وأود أن أذكر، في جملة أمور، تعليقاته الهامة بشأن آلية المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. والحقيقة أن تلك التعليقات مشابهة جدا لما قاله من قبل ممثل كندا. والمهم جدا أن يراعي المجلس هذه التعليقات نظرا للعمل الذي يضطلع به الفريق العامل التابع للمجلس المعني بعمليات حفظ السلام.

المتكلمة التالية المدرج اسمها في قائمتي ممثلة استراليا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة وينسلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، المفتوحة، فضلا عن السماح لغير الأعضاء في المجلس بالتكلم أمام أعضائه. وحسبما يقول المثل، فإن ظهور طائر واحد في

السماء لا يأذن بحلول فصل الصيف. وبما أننا شهدنا طائرين حتى الآن على الأقل، وإن لم يحل فصل الصيف بعد، فلعل حلول فصل الربيع بات وشيكا في شكل زيادة إصلاح مجلس الأمن.

ولقد لاحظ السيد جون هوارد رئيس الوزراء الاسترالي، عندما أدلى ببيان أمام قمة الألفية في السنة الماضية، فيما يتصل بالدول والأفراد، أنه ليس ثمة حقوق دون مسؤولية وأنه لا رخاء بدون ثمن. لقد ساهم بلدي ودفع ثمن السلام والأمن الدوليين. وشارك بلدي طواعية، ونتعشم أن يكون قد شارك بفعالية في ما يزيد على ٣٠ عملية من عمليات حفظ السلام ورصد السلام في السنوات التي انقضت منذ تأسيس الأمم المتحدة. إن قرارنا بالمشاركة في مناقشة اليوم للاستفادة بما سبق من خبرات تعبير ملموس آخر على التزامنا.

وشعرنا بالسرور عندما استمعنا إلى قادة دول العالم يعبِّرون عن نفس الالتزام في قرارات الألفية التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة، والتي تشجع الأمم المتحدة على تعزيز وتحديث دورها في المحافظة على السلام والأمن الدوليين. ونعرب عن السرور أيضا بخاصة إزاء التسليم بالقضايا الآخذة في التعقيد دوما والتي تؤثر على السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك، ما تضمنه قرار مجلس الأمن ١٣١٨ (٢٠٠٠)، قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وهي القضايا التي سوف تنظر فيها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، والتي ستقوم حكومتي فيها بدور خاص، فضلا عن قضايا تطوير القانون الجنائي الدولي؛ والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، أُسترعي انتباه الأعضاء إلى الاجتماع الوزاري المقبل المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والتنمية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ، الذي سوف تستضيفه استراليا في ملبورن في تشرين الأول/أكتوبر. هذا الاجتماع ينظم كجزء منفصل ولكنه تكميلي للمؤتمر الدولي السادس المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب في آسيا والمحيط الهادئ. وسوف ينشد المؤتمر تعزيز الإجراءات التي يجري اتخاذها لمعالجة هذه القضية في منطقتنا. وبالنظر إلى بيان الأمين العام في بداية مناقشتنا، بخاصة، نعتقد بأن ذلك الاجتماع سيكون متابعة ملموسة للقرارات التي اتخذت في قمة الألفية.

وأغتنم هذه الفرصة لأعبر عن دعم استراليا للمبادئ، فضلا عن القرارات، المتضمنة في قرار قمة أيلول/سبتمبر الماضي، والترحيب بحرارة بالأنشطة التي اتخذها المجلس مؤخرا للمضي قدما في تنفيذ تلك القرارات. وعلى وجه التحديد، نعرب عن سرورنا البالغ لقيام المجلس بإنشاء فريق عامل معني بحفظ السلام تشمل ولايته تعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. لقد استمعنا بعناية إلى تعليقات زملائنا بشأن هذا الموضوع، ونعتبر هذه بداية طيبة لعملية من الواضح أنها سوف تطوّر وتنقّح كلما عقدنا المزيد من الاجتماعات.

ثانيا، نعرب عن سرورنا البالغ للمناقشة المفتوحة التي أجريت في الشهر الماضي بشأن بناء السلام ومشاورات الأمين العام مع منظمات إقليمية. وثالثا، نعرب عن سرورنا إزاء الإجراء الذي اتخذ لتدعيم الالتزام الذي جرى التعهد به في إعلان المجلس بشأن منع تدفق الأسلحة الصغيرة إلى مناطق الصراع. هذه مشكلة لها أثر خاص في منطقتنا، منطقة جنوب المحيط الهادئ.

تعد استراليا حاليا سادس أكبر مساهم بأفراد من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وحسبما أوضحت في البداية، تعهدت استراليا بالتزام دائم منذ فترة طويلة تجاه

عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. ويتضح ذلك في مساهمتنا الحالية في تيمور الشرقية ومشاركتنا في بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا والشرق الأوسط. غير أننا نعتقد أن مساهمتنا في عمليات حفظ السلام وفي حسم الصراعات بوسائل سلمية يمتد أيضا ليشمل الجهود الإقليمية. هذه عمليات لا تقوم الأمم المتحدة بها، ولكننا نعتبرها مساهمة في جهود الأمم المتحدة لحماية السلام والأمن الدوليين، لأن جهودنا الإقليمية أسفرت عن وضع ارتأت الأمم المتحدة إزاءه أن ليس ثمة ضرورة لإنشاء بعثة. أنا أشير بخاصة إلى فريق رصد السلام في بوغنفيل والفريق الدولي لرصد السلام في جزر سليمان. هاتان عمليتان تساهمان بطريقة فعلية في بناء الثقة وتهيئة الأوضاع الضرورية على أرض الواقع لجمع شتى الأطراف في الصراع معا لحل خلافاتهم. وإننا نبقي الأمم المتحدة على علم وثيق بهذه العمليات، ونرى فائدة حقيقية في مواصلة الحوار والتفاعل بصدد عملنا في المنطقة لمعالجة تلك الصراعات.

ونعتقد أن هذا يدل بصورة ملموسة للغاية على التزامنا بالمشاركة في تحمل العبء. وبعد أن أظهرنا الدليل على استعدادنا عبر سنوات عديدة للمساهمة في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام الدولية، التي توجد في أغلب الأحيان بعيدا عن سواحلنا، نعتقد، من وقت لآخر، أن بمستطاعنا بصورة معقولة أن نتوقع من الآخرين أن يشاركوا في تحمل عبء حفظ السلام في منطقتنا المباشرة.

إن تقرير الإبراهيمي عن عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة يقدم لنا جميعا فرصة لإحداث تغييرات رئيسية يدعو إليها مسيس الحاجة في الطريقة التي تنفذ بها الأمم المتحدة مسؤوليتها عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين. ونرحب بالإجراءات التي اتخذت حتى الآن، بما في ذلك زيادة عدد الأفراد الممنوحين لإدارة عمليات حفظ السلام في وقت متأخر من السنة الماضية. ونعرب عن تأييدنا القوي للاستعراض الذي يجري إعداده حاليا لإدارة عمليات حفظ السلام. ومن الضروري العمل على زيادة قدراتها الاستراتيجية وقدراتها في مجال التخطيط.

بيد أننا نعتقد أن العمل بشأن التنفيذ يجري في الحقيقة في المرحلة الأولى؛ ولا يزال يتعين عمل الكثير لتنفيذ الجوانب الكثيرة الهامة من التقرير. وبالرغم من الاختلافات في الرأي بشأن تفاصيل بعض التوصيات المتضمنة في التقرير، فإننا نحث جميع البلدان على أن تضم جهودها لمعالجة وحسم المشاكل التي حددها التقرير، وبخاصة القدرة على نشر القوات بسرعة، وآليات تمويل منتظمة، والإدارة في فترة ما بعد الصراع، وبرامج بناء السلام وتدريب الأفراد.

وأود أن أخص تيمور الشرقية بالذكر، لأننا نستطيع أن نقدم الحجج على أن نجاح عمليات الأمم المتحدة في تيمور الشرقية يبرز الأهمية الحاسمة لتصميم وتنفيذ عمليات الأمم المتحدة، والدعم القوي الذي تقدمه الدول الأعضاء، والولاية الصحيحة والواضحة والحاسمة، فضلا عن استراتيجية واضحة للخروج. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بالمناقشة المفتوحة المفيدة التي أجراها المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الماضية بشأن استراتيجيات الخروج. ونحيط علما بالأثر الرئيسي على مصداقية الأمم المتحدة بشأن طريقة إدارة عملية من العمليات واختتامها، ونعرب عن الأمل في أن تصبح العملية في تيمور الشرقية بمرور الوقت نموذجا في هذا السياق.

لقد أكد المجلس، في قراره، ضرورة تقديم مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني إلى العدالة. وأود أن أعلن أن استراليا، على غرار السويد – التي أدلى ممثلها، زميلنا، ببيان في وقت مبكر – قد التزمت

دائما بقوة بتطوير القانون الجنائي الدولي، وبخاصة حسب ما تم التعبير عنه من خلال دعمنا للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، فضلا عن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. إن إنشاء محكمة جنائية دولية قادرة على التصدي لأخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي يمثل هدفا تسعى استراليا إلى تحقيقه منذ فترة طويلة، وهو هدف سوف نواصل تأييده بقوة، لا سيما من خلال العمل الجاري حاليا في اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية.

ونرى رابطة حقيقية بين قرار مجلس الأمن والقرارات الأخرى التي صدرت عن القمة، وبين المحافظة على زخم المفاوضات بشأن المحكمة الجنائية الدولية. هذه الرابطة عنصر هام من عناصر متابعة قمة الألفية. وسوف تقدم المحكمة الجنائية الدولية مساهمة هامة في المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بجميع جوانبه، المقرر عقده في هذه السنة، سوف يهيئ لنا فرصة أخرى لمتابعة قمة الألفية ومعالجة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وذلك باتخاذ تدابير عملية وملموسة.

العمل الكبير الذي اضطلعت به البلدان الأفريقية بالفعل في هذا المجال فضلا عن الأعمال المضطلع بها في بعض الأقاليم والمناطق دون الإقليمية الأخرى، يقدم لنا لبنات بناء هامة من أجل اتخاذ إجراءات دولية تتسم بقدر أكبر من الاتساق والتنسيق. وفي منطقتنا تعمل بلدان محفل جزر المحيط الهادئ بنشاط أيضا لمعالجة قضية الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك معالجتها عن طريق تطوير تشريع نموذجي لتسهيل تنفيذ نهج إقليمي مشترك للتحكم بنقل الأسلحة. وفي المحفل الإقليمي لرابطة دول جنوب شرقي آسيا، شجعت استراليا أيضا على تطوير نهج متسق تجاه هذه القضية، لا سيما اعتماد إعلان بشأن المسؤوليات عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لقد ذكرت كل هذه القضايا لأننا نرى أنها تعبر تعبيرا ملموسا عن المبادئ المتضمنة في قرارات الألفية.

يوفر مؤتمر قمة الألفية وإعلان الألفية، ومعهما العمل المكثف الذي قامت به الأمم المتحدة لإعادة تعريف وتطوير طريقة عمل الأمم المتحدة، فرصة ينبغي عدم تفويتها لاستعراض عمليات الأمم المتحدة بحيث يمكن لها أن تواجه التحديات المعقدة والصعبة التي يتعرض لها المجتمع الدولي بشكل أفضل. ولقد أعطانا هذا النقاش جميعا فرصة مبكرة لاستعراض ما نفعله لتنفيذ الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا بشكل جماعي. ولقد اخترت أن أُبرز بضعة مجالات ترى حكومتي أن لها أهمية خاصة، والتي نركز نحن عليها اهتمامنا ولن يجد المرء فيها أن استراليا مقصِّرة، سواء من حيث الالتزام أو العمل، في الإسهام في دفع عجلة التقدم.

أخيرا، ومثل زميلي المصري، أود أن أثير نقطة أخيرة لم تكن في وثيقة مجلس الأمن، ولكننا نود أن نراها توجِّه عمل المجلس وتؤثر فيه عندما ينفِّذ قراراته: مسألة التوعية بوضع الجنسين. فبينما نجلس نحن هنا في هذا المجلس، ينعقد الاجتماع السنوي للجنة وضع المرأة. وغدا هو يوم المرأة العالمي. وأعتقد أن من المناسب في الظروف الحالية، بينما ينظر أعضاء المجلس بشكل جماعي والدول الأعضاء في كيفية تمكنهم من إعطاء فعالية عملية لجميع القرارات والأولويات التي تم تحديدها في مؤتمر قمة الألفية، ألا يغفلوا العنصر الهام الخاص بالتوعية بوضع الجنسين وأن يعملوا بنشاط لضمان وجود منظور الجنسين في كل أعمال المتابعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أبرز النداء الهام من ممثلة استراليا إلى كل البلدان للارتفاع فوق خلافاتها وبذل جهود مشتركة من أجل استعجال تنفيذ

التوصيات الخاصة بتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في شكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا النقاش المفتوح.

ويعيد الإعلان الذي اعتمدته جلسة قمة مجلس الأمن على أعلى مستوى التأكيد على مجموعة شاملة من الأهداف والالتزامات. وكما نوّه متكلمون عديدون قبلي، تم تحقيق بعض التقدم في مجالات معينة في تنفيذ أهداف جلسة القمة. ومع ذلك، ما زلنا نواجه الحاجة إلى العمل على ترجمة بعض التزاماها إلى تحرك حقيقي وفعال.

اسمحوا لي أن أبدأ بتعليق عام. من الناحية النظرية، لدينا جميعا فكرة جيدة نسبيا عما يلزم عمله لزيادة فعالية أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. والإجابة المختصرة لهذا السؤال هي أنه لا بد لمجلس الأمن أن يكون قادرا على منع الصراعات، ولا بد أن يكون قادرا على الرد بسرعة على الصراعات التي تندلع، ولا بد أن تكون لديه القدرة اللازمة للمساعدة في جهود بناء السلام بعد الصراع.

ولكن لماذا نحن بعيدون كثيرا عن تلك الصيغة المثالية؟ هل لأن أعضاء المجلس ينقصهم الاتفاق على مفهوم مشترك للعمل؟ هل لأن الأدوات المتاحة غير ملائمة للتعامل مع تعقيدات الصراعات المعاصرة؟ هل هي مشكلة سياسية؟ هل لأن الأمانة العامة تعاني من نقص مزمن في الموارد؟ هل لدينا مشكلة فنية أو بيروقراطية؟ أم أنها مشكلة فكرية؟ هل نفتقر إلى الأفكار حول كيفية التحرك؟ وأنا آسف لأنني أضيف أسئلة على أسئلة المجلس، خاصة لأنه ليست لديّ إجابة واضحة لأسئلتي.

ولكن ربما الإجابة هي مزيج من هذه العوامل، ولهذا السبب تظل القضية محيرة جدا، وتحتاج عزما مجددا من جانبنا لمواجهة هذه التحديات. ويصح ذلك بشكل أكثر نظرا لاستمرار اتساع الفجوة بين الطلبات التي تقدم إلى المنظمة والموارد المادية المتاحة لها.

اسمحوا لي بأن أتطرق الآن إلى بضع نقاط محددة. النقطة الأولى هي فعالية عمليات حفظ السلام. لقد قدم تقرير الإبراهيمي توصيات عديدة مفيدة، ونحن سعداء بأنه تمت الموافقة على بعضها. وربما واجه نظر مجلس الأمن والجمعية العامة فيها صعوبات بسبب سوء فهم محتمل. وفي رأينا أن توصيات التقرير لم يكن المقصود بها ضمان قدر من الاستقلالية للأمانة العامة في التخطيط لعمليات حفظ السلام، ولكن بالأحرى كانت لزيادة قدرتها على خدمة المنظمة وتأدية مسؤولياتها بشكل أفضل. وزيادة القدرة لا تعني بالضرورة تعزيز الاستقلالية، إذا كانت الولايات التي يقرها مجلس الأمن واضحة وقابلة للتحقيق، ومعها توجيه سياسي واضح.

ولكننا جميعا نعلم أنه حتى أفضل قرار للمجلس من حيث الصياغة لن يفضي إلى النتائج المرجوة إن لم تكن هناك وسائل ملائمة لتنفيذه. لا بد أن يكون هناك التزام حقيقي نحو حفظ السلام. وينبغي أن يكون أعضاء المجلس الدائمون أول من يضمن توفر القوات والموارد المالية لبعثات حفظ السلام التي يقرون ولايتها. لا بد أن يتحملوا كامل المسؤولية عن قراراتهم وأن يكونوا مستعدين لتحمل التكاليف الناتجة عنها.

والنقطة الثانية هي منع الصراع. يقال إن المنع الناجح لا يكسب أصواتا، ولكن التدخل الفاشل يخسر العديد منها. كلنا ندرك أهمية منع الصراع والحاجة الملحة إلى تعزيز أدوات الأمم المتحدة في هذا المجال. ولكن منع

الصراع هو ربما أكثر المهام صعوبة على الإطلاق، نظرا لشدة التعقيد والطبيعة المنفردة لكل حالة صراع. ولذلك لا توجد وصفة موحدة لمنع الصراع، وكل صراع يتطلب نهجا متميزا. ففي بعض الحالات يعني المنع أعمالا ظاهرة بدرجة شديدة. وفي حالات أخرى، تكون الجهود الهادئة هي المفتاح لإحراز مكاسب تدريجية. وعلاوة على ذلك، منع الصراع هو في حالات عديدة مهمة متواصلة. وكوسوفو وأنغولا مثالان في هذا الصدد على التحديات المستلزمة ضمنا. وتأتي صعوبة أخرى من حقيقة أن قبول الأمم المتحدة لعمل وقائي يعني في الغالب معضلة معنية للسلطات في بلد يمزِّقه الصراع.

أما النقطة الثالثة فهي بناء السلام. ولقد ذكّرنا الأمين العام على نحو سليم بأن بناء السلام متعلق باستئناف النشاط الاقتصادي، وتنشيط المؤسسات، واستعادة الخدمات الأساسية، وإعادة بناء العيادات الطبية والمدارس، وإصلاح الإدارة العامة، وحل الخلافات عن طريق الحوار وليس العنف.

هذه مهمة هائلة، مهمة ندرك نحن جميعا أنها تخرج تماما عن نطاق مسؤوليات مجلس الأمن وحده. إذ أنها تتطلب إرادة والتزاما سياسيين قويين من جانب البلد المتلقي ومجتمع المانحين على حد سواء. والتنسيق عنصر رئيسي بكل تأكيد.

إن سجل جهودنا هنا أيضا مختلط مثلما الحال في مسائل كثيرة أخرى. فلقد تمكّنا من تحقيق الكثير في موزامبيق على سبيل المثال، وهناك جهود جيدة جارية في غينيا - بيساو. ولكن الجهد ما زال بلا ثمار في هايتي على الرغم من الجهود المستمرة للأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، والبنك الدولي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولمانحي المعونة الثنائية.

جهود بناء السلام ضرورية لضمان وجود آليات مؤسسية للتعامل مع الخلافات السياسية وإخماد الصراعات الكامنة التي بغير ذلك تعود للظهور في إطار الفقر والظلم وغياب سيادة القانون. وما زلنا نرى أن وضع الآليات من أجل السماح بانتقال سلس من حفظ السلام إلى بناء السلام يتطلب المشاركة اللازمة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

والنقطة الأخرى الهامة المطلوب التشديد عليها هي الحاجة الملحّة إلى إصلاح مجلس الأمن. هناك إحباط شديد بين صفوف كل الأعضاء إزاء حقيقة أن فريق الجمعية العامة العامل يناقش هذه القضية منذ ما يقرب من ثماني سنوات الآن، وبدون نتائج ملموسة.

ولا يمكننا التقليل من أهمية التأثير السلبي لهذه الحالة. فلا يمكن الاستمرار في النظر إلى المجلس بوصفه جهازا في غير زمانه الصحيح، من حيث أساليب عمله وتركيبته على حد سواء. إن هذا يضر بهيبة المجلس، التي يجب علينا أن نحافظ عليها دائما.

وتتوقف فعالية الدور الذي يضطلع به المجلس إلى حد كبير على افتراض أنه يمثل جميع أعضاء الأمم المتحدة. ويجب علينا لذلك أن نضاعف جهودنا للتوصل إلى اتفاق بشأن جميع جوانب الإصلاح المعلقة حتى نكفل اتسام المجلس بمزيد من الشفافية والديمقراطية والتمثيل والمساءلة. ومن المحبط لذلك أن نلاحظ أن مسألة تكوين مجلس الأمن وإصلاحه لم يرد لها ذكر في الإعلان الذي أقره مؤتمر قمة المجلس في شهر أيلول/سبتمبر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على بيانه، وخاصة على الملاحظات الهامة التي أبداها بشأن الدور المتعلق بمنع الصراع وبناء السلام.

المتحدث التالي المدرج في قائمتي هو ممثل باكستان: وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه التهنئة إليكم يا سيدي الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ويسعدنا كثيراً أن نراكم ترأسون هذه المناقشة اليوم، وتتيحون الفرصة لنا، غير الأعضاء في المجلس، لعرض آرائنا.

وبالرغم من أهمية المناقشة التي تعقدونها اليوم يا سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بتسجيل ما لدينا من تحفظات على بعض عناصر التذييل الذي قمتم بتعميمه في ورقة العمل الواردة في الوثيقة S/2001/185. إذ يتضمن ذلك التذييل بعض الآراء التي تعتنقها فرادى الدول الأعضاء، وليس عموم أعضاء الأمم المتحدة، والتي لا تلقى دعماً من توافق الآراء سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن. ولا تسهم تلك الآراء بأي شكل من الأشكال إسهاماً بنّاء في المسائل الهامة التي أثرتموها يا سيدي الرئيس. بيد أن إدراجها يهدد بالانتقاص من المسائل الرئيسية التي يجب علينا التصدي لها. وكنا نحبّذ حذف هذا التذييل في المقام الأول. وفي رأينا أن مجلس الأمن ليس نادياً للمناظرات، ولا يجب الهبوط به إلى هذا الحد. فمهامه الرئيسية تتمثل في صون السلام والأمن الدوليين، ويجب أن يبقى ذلك محور تركيزه.

وهذه المهمة مبينة بوضوح في الميثاق، الذي يحدد بدقة نطاق عمل كل من أجهزته المختلفة. ولا يزال السلام هو السمة الأساسية المميزة لمسؤوليات مجلس الأمن. وتشمل تلك المسؤوليات منع الصراعات، وحل النزاعات، وتحقيق المصالحة، وإدارة الصراعات، وحفظ السلام ، وبناء السلام. وهذه هي الأعمدة التي يقوم عليها بنيان مجلس الأمن. وإغفال أي من هذه الأعمدة يضعف مكانته بدرجة هائلة. وإضافة مجالات اهتمام جديدة غير متضمنة في المسؤوليات الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق يخفض من فعاليته. ولعلكم تتفقون معي في أن المجلس يقوّض مصداقيته بعدم تنفيذ القرارات التي يصدرها هو نفسه. ويصبح التصدي للأعراض وليس للأسباب الكامنة ضربا من العبث. ووضع السلام والأمن الدوليين رهينة للمصالح الوطنية يلحق الضرر بهذه الهيئة وبالأمم المتحدة بأسرها على السواء. أما النهج غير الواقعي العقيم المتمثل في ترك المنازعات لتعالج على الصعيدين الثنائي والإقليمي فيثير في أذهاننا سؤالاً عن السبب في احتفاظنا بمجلس للأمن على أي حال.

فقد أغفل مجلس الأمن حقاً التزاماته الأساسية. واقتصر وفاؤه ببعضها على تطبيقها على نحو انتقائي، بينما تمثل وفاؤه بالأحرى في إهمالها تماماً. ولهذا السبب ما زلنا مثقلين بصراعات ''منسية''، هي أعمال المجلس التي لم تنجز بعد، ولا تزال تتعرض للإغفال بصورة منتظمة. ومسألة جامو وكشمير تذكار لواحدة من أقدم المنازعات المعروضة على المجلس. وهي كذلك التراع الوحيد الذي اختار المجلس عدم العودة إليه منذ أوائل الخمسينات. ويواصل مجلس الأمن تجاهله لهذه المشكلة منذ ذلك الحين، بالرغم من نشوب حربين وصراع تكلف أرواح عشرات الألوف من أهل كشمير وأحال المنطقة إلى نقطة اشتعال نووي.

ويقع على المجلس التزام بمعالجة مسألة كشمير بهدف تسويتها وفقاً للقرارات التي أصدرها هو ذاته ولآمال شعب جامو وكشمير. فما يتوق إليه أهل كشمير المضطهدون الذين طالت معاناتهم هو تحقيق حقهم المشروع في تقرير المصير على النحو المحدد في قرارات هذه الهيئة ذاتها. وهذا بالنسبة لنا هو المحك لا لفعالية المجلس فحسب، بل للسبب في وجوده.

ونحن نقدر أيضاً بطبيعة الحال الجهود التي يبذلها المجلس لمحاولة زيادة تفاعله مع غير الأعضاء. ومن دواعي

سرورنا أن نلاحظ أن المجلس نفسه قد اتخذ عدداً من الخطوات الإيجابية في ذلك الاتجاه. ونرحب بصفة خاصة بالخطوات التي اتخذها المجلس لتعزيز المزيد من التعاون بينه وبين البلدان المساهمة بقوات. وبينما نشيد بهذه التدابير، فإننا نشعر بضرورة إحراز المزيد من التقدم من أجل ضمان زيادة إمكانية الوصول إلى المجلس وزيادة حظ المجلس ذاته من الشفافية. إذ يلزم تضييق الفجوة التي تفصل بين التزامات المجلس الفعلية ومنجزاته الواقعية.

وليس مطلوباً من المجلس أن يعقد مناقشات مثالية أو أن يصدر قرارات كليّة، بل المطلوب منه أن يظهر الإرادة السياسية ويضطلع بإجراءات متسقة. بيد أن الأهداف الشاملة المتمثلة في السلام والأمن الدوليين كثيراً ما تقع رهينة لمقتضيات المصالح الوطنية للقلة. وفي نطاق المجلس يكون انعدام الإرادة السياسية في حد ذاته في كثير من الحالات قراراً سياسياً، ويكون الامتناع عن الفعل هو الخيار الأنسب من الوجهة السياسية. وهذا أمر غير مقبول. وإذا ما كانت ثمة حاجة إلى أي إصلاح في مجلس الأمن على الإطلاق، فهي الحاجة لمعالجة هذه الممارسة المزعجة.

لذلك فإن أي إصلاح للمجلس يجب أن يعزز طابع هذه المنظمة الشامل والتشاركي، تمشيا مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ويجب أن يهدف إلى الإقلال من مفارقات الماضي، لا إلى زيادة حدتها أو إلى استحداث تشوهات جديدة.

ويتعين على مجلس الأمن أن يزن أفعاله بعناية تخفيفاً لأي أثر ضار يمكن أن تحدثه على الحالات الإنسانية. فعلينا أن نتعلم من التاريخ، لا أن نكرره.

ولا مبرر لإيجاد مراكز امتياز جديدة على حساب بقية الأعضاء. ولا يزال حق النقض يشكل العقبة الأولى التي تحول دون أن يكون مجلس الأمن ديمقراطياً بحق. ومن الواضح أن أي تبرير ضئيل لهذه الآلية ربما كان موجوداً عند نهاية الحرب العالمية الثانية لم يعد قائماً. وليس حق النقض أمراً تخطاه الزمن فحسب، بل هو أيضا مناف للاتجاهات المعاصرة، ويكفي أن نتذكر التصفيق التلقائي الذي حظي به رئيس فنزويلا في قاعة الجمعية العامة خلال مؤتمر قمة الألفية حين طالب بإضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن وإلغاء حق النقض. فقد كان ذلك تعبيراً عن الإرادة العامة لأعضاء المنظمة.

ولدينا اعتقاد راسخ بأن الاتجاهات العالمية الراهنة التي ترمي لتعزيز الديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة ينبغي أن تشكل أيضاً الأساس الذي يستند إليه إصلاح مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه. والواقع أنه ذكّر المجلس ببعض المسائل الحرجة المتصلة بأنشطته ومهامه.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل بيرو. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيكاسو (بيرو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن تكون أولى كلماتي هي أن أهنئكم على توليكم إدارة مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس، وهي مهمة قد بدأت بطريقة تبشر كثيرا بالنجاح. ويود وفدي أن يشكركم، قبل كل شيء، على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه الجلسة الهامة، التي هي متابعة للاستنتاجات التي تم التوصل إليها في مجلس الأمن في اجتماعه على مستوى رؤساء الدول في أيلول/سبتمبر الماضي بشأن ضمان اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي السنوات الأخيرة تابعت بيرو على نحو وثيق للغاية كيف كان يجري التعامل مع الأمور المتصلة بصون السلم في المنظمة. وقد تطرقت المناقشة وإعمال التفكير

للمواضيع التي تتناول تصور العناصر الأساسية، مثل وضع وتعريف معايير وأسس جديدة للعمل في الوقت الذي أصبحت فيه الصراعات الآن أكثر تعقيدا وأصبح لعمليات حفظ السلام نطاق مختلف.

ووفقا لذلك، لاحظ وفدي مع الاهتمام إعادة تأكيد المفاهيم الأساسية مثل الاحترام غير المقيد للسيادة، والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي. وقد وردت هذه المبادئ في قرار مجلس الأمن ١٣١٨ (٢٠٠٠)، الذي تؤيد بيرو محتوياته وتشجعها. وفي نفس المعنى، رحب بلدي، ضمن جوانب أخرى، بالجهود الرامية إلى ضمان مشاركة أكبر من البلدان المساهمة بقوات. وهذا تدبير عملي منطقي وتقدير عادل أيضا للبلدان المشاركة في أصعب وأخطر مرحلة في عمليات حفظ السلام.

ومع ذلك، فإن وفدي أيضا رأى مع الشعور بالقلق أن المبادئ والمعايير الجديدة للعمل في نظام الأمن الجماعي للمنظمة - الذي يشمل، في جملة أمور، إعادة تعريف محتوى ونطاق عمليات حفظ السلام وولايتها، وتوسع مفهوم أسباب الصراعات - كانت ثمرة لعملية تفكير واتخاذ قرار محصورة في داخل مجلس الأمن. وهذا قد ترك ولا يزال يترك أغلبية كبيرة من الدول خارج المناقشة المتعلقة بتشكيل النظام الدولي الجديد بشأن هذه الأمور. وبيرو لديها أيضا شكوك بشأن ما إذا كانت هناك صلة وثيقة بالموضوع بالنسبة للعديد من الأفكار الجديدة التي تناقش في مجلس الأمن والتي تقع بطبيعة الحال في إطار اختصاص محافل وهيئات تابعة للمنظمة.

وقد أراد وفدكم، سيدي الرئيس، أن يحدد إطار هذه المناقشة عن طريق وثيقة مفيدة تشمل أسئلة محددة ومباشرة بشأن أعمال مجلس الأمن. وألحق الوفد مرفقا له نفس القدر من الأهمية يجمع المبادرات والتعليقات المقدمة في اجتماع قمة مجلس الأمن. وهذا القسم يعرض ما هو معلوم للجميع، وهو أنه في العديد من جوانب المناقشة المتصلة بالسلم والأمن ليس هناك حتى الآن توافق آراء واضح بشأن تصور معايير ومبادئ العمل. ومطلب توافق الآراء هذا، في رأينا، يصبح أساسيا لتشكيل أحكام ومعايير واضحة، تحصل هي بدورها على الدعم اللازم والموافقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتمنع فرض مفاهيم تتعارض مع شعور الأغلبية.

ونحن نرى أنه لا توجد هيئة أخرى في داخل المنظومة، فيما عدا الجمعية العامة، قادرة بسبب طابعها العالمي على تحقيق توافق الآراء المطلوب، ويمكن أن تعتمد على قدرة حقيقية على الإسهام في هذا ودعمه. وترى بيرو أن مجلس الأمن لم يُجر بعد استعراضا واسعا، ولم يعط اعتبارا كافيا، للدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الجمعية العامة في تعزيز دوره هو نفسه كوسيلة لتوحيد معايير العمل المشترك فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

بل إن هذه المشاركة تصبح أكثر بداهة عندما تكون المسائل موضوع المناقشة مطروحة في مجال عمل الجمعية الطبيعي. على سبيل المثال، نود أن نركز في هذا الجانب الأول، على أن الاستراتيجيات الموضوعة لمعالجة أسباب الصراعات - التي تشمل مفاهيم مثل الفقر وتخلف النمو - تقتضي هي نفسها نظر الجمعية ومشاركتها فيها، وكذلك إجراء حوار مع مجلس الأمن لتحديد شكل واضح من التفاعل. ونركز على البيانات التي أدلى بها بعض أعضاء مجلس الأمن في المناقشة التي عقدت في أيلول/سبتمبر الماضي، عندما قالوا إنه لا ينبغي لكل أسباب الصراع أن يعالجها مجلس الأمن، ولكن ينبغي أن تكون مهمته هي مشاركة الهيئات ذات الصلة من المنظمة في إعداد استراتيجيات عامة للتعاون. ونفس هذه الفكرة يجب أن تكون هناك فيما يتعلق

بما تسعى إليه بعض الدول من توسيع مفهوم الأمن ليشمل مسائل الصحة، والبيئة، وحقوق الإنسان.

وتود بيرو أيضا أن تذكر بقدرة الجمعية العامة التامة وصلاحيتها للنظر والتفكير وتقديم التوصيات فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين وفقا للمواد ١٠ و١١ و ١٤ من الميثاق. فهي تعطيها الصلاحية لتقديم التوصيات في الحالات التي تمثل تهديدا للسلم، وانتهاكا للسلم، وعدوانا. وتقف حدود إجراءاتها عند فرض تدابير قسرية بموجب الفصل السابع. وقد تم توطيد هذا التفسير بمبدأ الممارسة اللاحقة للجمعية العامة عن طريق قرارات موازية ومكملة لقرارات مجلس الأمن، بل وفي بعض الأحيان تؤدي مهام هذه الهيئة.

وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن الجمعية العامة لها الصلاحية التامة لتصبح مشاركا هاما في إقامة الأمن الجماعي الدولي الجديد. ويصبح هذا الأمر أكثر صحة لأن هناك عدة موضوعات تنتظر تحديدا واضحا، مثل العمل الوقائي، وجوانب عديدة لبناء السلم ومجالات عديدة في إطار عمليات حفظ السلام. ولا نحتاج إلى القول بأن وجود الجمعية العامة لا غنى عنه في حالات التعامل مع مسائل مرتبطة بقدرتها الطبيعية على العمل التي أشرنا إليها.

ووفدي مقتنع بأن تحقيق نتائج تُقّدم إجابة إيجابية وناجحة على الأسئلة المشار إليها في الوثيقة المعدة لهذه الجلسة، لن يتسنى إلا بمستوى أرفع من الحوار والتعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

ويود بلدي أن يركز على جانب هام هو، على الرغم من أنه لم يُنظر في القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، يؤكد، مع ذلك، بطريقة أساسية وحيوية، المشكلة الكاملة المتعلقة بفعالية دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، وفي إقامة علاقة تتيح للمجلس أن يعمل بموافقة ودعم جميع الدول في المنظمة، في سياق أزمة المصداقية الراهنة التي تواجهه، كما أوضح الأمين العام في الجلسة التي نتابعها هذه المرة. ويود الوفد البيرو في أن يختتم بيانه بتلخيص موقفه كما يلي:

أولا، هناك الحاجة إلى استعادة طابع الجمعية العامة بوصفها محفلا للمداولات والمناقشة الواسعة والمتعددة الأطراف للموضوعات المتصلة بالسلم والأمن الدوليين.

ثانيا، هناك الحاجة إلى الدخول في حوار وتبادل للأفكار بين مجلس الأمن والجمعية العامة لإتاحة وضع إطار قانوني واضح ذي أحكام ومعايير محددة، وفقا لميثاق المنظمة. وهذا سيتوافق مع المفاهيم الجديدة للأمن الجماعي الدولي ومع الاستقلال السياسي للدول كأطراف فاعلة أساسية في العلاقات الدولية ويضمن مشاركتها الفعالة في تنفيذه.

ثالثا، يكمن أساس هذه المشاركة في ضمان التأييد العام للطابع التمثيلي للجمعية العامة ولشرعيتها، بينما يظل التكوين الحالي لمجلس الأمن ونظامه الداخلي وأساليب عمله موضع تساؤل. وهذا يجعلها أنسب محفل للسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البنود ذات الاهتمام المشترك والتطبيق المتبادل.

وأخيرا، هناك حاجة إلى الترويج لمفهوم جديد للأمن الجماعي يقوم على أساس الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل والمساواة في القوانين والتعاون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أنوّه بالملاحظات المفيدة التي أدلى بها ممثل بيرو بشأن القضية الهامة الخاصة بالحوار والتعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل كرواتيا. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور الخاص لي أن أحيِّي زميلنا السابق فولوديمير يلتشنكو بصفته رئيسا لمجلس الأمن بمناسبة تنظيم هذه المناقشة المفتوحة والمشاركة في هذه المتابعة لقمة مجلس الأمن الأخيرة.

لقد كانت قمة مجلس الأمن حدثا تاريخيا من نواح كثيرة. فبالإضافة إلى قيمتها الرمزية، فمن المؤكد أنها قرّبتنا من رؤية مشتركة لضمان دور فعال لمجلس الأمن في صون السلم والأمن في جميع مناطق العالم دون استثناء. وانطلاقا من ذلك الزخم، قمنا في إطار سلسلة من المناقشات المفتوحة ومن خلال عدة إجراءات اتخذها المجلس خلال الأشهر الستة الأخيرة، بإعادة التأكيد مرارا وتكرارا على اقتناعنا بأن الأمم المتحدة لا تزال لا غنى عنها لصون السلم العالمي.

إننا ما فتئنا نؤكد مجددا على أهمية عمليات حفظ السلام التي تتم بكفاءة وفعالية وفي توقيت حسم، وإلا فإنها تتخذ أشكالا متزايدة التعقيد. إن البلدان المساهمة بقوات والتي تتحمل النصيب الأكبر في عمليات حفظ السلام على الصعيد الميداني أبلغت المجلس في شهر كانون الثاني/يناير بما تحتاجه لكي تؤدي واجباتها على النحو المتوقع والمطلوب منها، كما ما فعلت الدول الأعضاء فيما يتعلق بقضايا المرأة والسلام والأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أننا اقتربنا في الشهر الماضي من تحديد استراتيجية شاملة لبناء السلام. وطوال هذه المناقشات قلنا مرة بعد أخرى إننا بحاجة إلى كل ما يمكن حشده من إرادة سياسية وثقة متبادلة وقدرة على التغلب على العقبات البيروقراطية حتى يمكن معالجة الأسباب الجذرية للصراعات بطريقة فعّالة وفي توقيت حسن بغية منع عودة تلك الصراعات أو تكرارها.

وفي الوقت الراهن، ينبغي أن تظل أفريقيا تحظى باهتمام خاص من مجلس الأمن، وكل منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، إلا أنه لا ينبغي التقليل من شأن الصراعات المجمّدة الموجودة في مناطق أخرى. ونظرا لانتشار الفقر وتفشي الأمراض المعدية، الأمر الذي يحدث في أفريقيا على نطاق أكبر كثيرا مما يحدث في مناطق أخرى، فإن الحاجة إلى تلاقي خطة السلام وخطة التنمية تبرز بصورة جلية، خصوصا في أفريقيا. فلا يمكن أن تستمر أي تنمية دون استتباب السلام أو دون جهود الشعوب. وبالتالي، تشمل الاستثمارات في السلام الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والبيئة فضلا عن الاستثمار في مجال تعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد.

وبما أن مجلس الأمن يعد مدافعا عن السلام وضامنا له، فلا بد له من أن يستخدم بصيرته ومكانته للتشاور ولتعزيز الجهود التي تقوم بها الهيئات التابعة للأمم المتحدة، المسؤولة أساسا عن النهوض بجدول أعمال التنمية العالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نعلِّق أهمية كبيرة على التعاون الفني بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ. وهناك نقطة محددة وردت في كلمته أود أن أُبرزها، وهي تتصل بأهمية عدم تغاضي المجلس عما يسمى بالصراعات المجمدة المدرجة على جدول أعماله.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل ناميبيا. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأود أن أثني على السفير بن مصطفى ممثل تونس للطريقة القديرة التي ترأس بها أعمال المجلس في شهر شباط/ فبراير.

وأود كذلك أن أشكركم وأشكر وفد بلادكم على عقد هذه الجلسة الهامة لمتابعة الجلسة التاريخية غير المسبوقة التي عقدها مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، كما نشكر الأمين العام على بيانه الهام الذي ألقاه صباح اليوم. إن مبادرتكم تستحق المزيد من الثناء، نظرا لأن الأمم المتحدة كثيرا ما تنتقد باعتبارها محفلا لمجرد الكلام، ولذلك فإن أعمال المتابعة كالعمل الذي نقوم به اليوم يمكن أن تقطع شوطا طويلا صوب تصحيح تلك الصورة. ويتيح الاستعراض المنتظم لما تم في قرارات المجلس سبيلا لضمان زيادة فعالية المجلس في أدائه لولايته.

وعندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠) عند اجتماعه على مستوى رؤساء الدول، فإنه تعهد بعدد من الالتزامات الهامة التي تستهدف ضمان دور فعّال له في صون السلم والأمن الدوليين، خصوصا في أفريقيا. ومن أهم هذه الالتزامات تعهد المجلس بأن يدعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي ينبغي احترامها في كل الأوقات. ويدلل هذا الاستعراض الذي يجري بعد انقضاء ستة أشهر على أنه ولئن كان قد أحرز بعض التقدم فإن مجلس الأمن ما زال بحاجة إلى أن يفعل الكثير لكي يكون أكثر قدرة وفعالية على التصدي للتحديات التي تواجهه اليوم.

ونظرا لأن هذه الجلسة تركّز اهتمامها على أفريقيا، فسأجعلها موضوع حديثي في المقام الأول. إن الفقر ونقص التنمية ما زالا يتصدران الأسباب الجذرية للصراعات الدائرة في تلك المنطقة. وينبغي للمجلس أن يواصل زيادة تعزيز التنسيق بينه وبين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي لها معرفة مباشرة بواقع بعض القضايا حتى يمكن اتخاذ تدابير متكاملة لمواجهة تلك الصراعات ومعالجة قضايا السلام والأمن والتنمية المستدامة.

وقد تبيّن مع الأسف أن المجلس يفتقر إلى الإرادة السياسية فيما يتعلق بالجهود المبذولة لصنع السلام وحفظ السلام في بعض الصراعات. فبالنسبة للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمضي عملية السلام قُدما في الوقت الحالي بفضل التزام الأطراف في ذلك الصراع. ومع ذلك، فإننا نرى أنه كان يمكن تحقيق تقدم من قبل لو لم يتخذ المجلس في بعض الأحيان نهج الانتظار والترقُّب. وبينما نرحب باتخاذ المجلس القرار ١٣٤١ (٢٠٠١)، فإننا نرى أن رد فعل المجلس هذا يمثل حدا أدنى، على الرغم من الظروف الممتازة المتاحة لتحقيق السلام. وثمة علامة استفهام لا تزال قائمة حول ما إذا كانت الأعداد المتفق عليها للأفراد العسكريين ستكون كافية للتعامل بفاعلية مع الحالة في ضوء الحجم الهائل لذلك البلد وضخامة الصراع وتعقده.

وهناك نقطة إيجابية أخرى، وهي أن المجلس أبدى التزاما مستمرا بقطع الموارد عن الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) نظرا لأن هذه الموارد هي التي تمكنه من شن الحرب ضد الشعب الأنغولي. وفي هذا الصدد، كان تمديد ولاية آلية الرصد في شهر كانون الثاني/يناير موضع ترحيب، إلا أن المجلس بحاجة إلى اتخاذ تدابير ملائمة ضد منتهكي الجزاءات. فالجزاءات لا تزال وسيلة صالحة تمكّن المجلس من إنفاذ قراراته. ومع ذلك، فإن فعالية الجزاءات تكون موضع شك في بعض الحالات، فهي تسبب مشاق يتعذر الدفاع عنها للمدنيين. وفي حالات كهذه لا بد من تخفيف الجزاءات أو رفعها حتى لا تطول معاناة الشعوب المتضررة.

وهناك انتقاد آخر كثيرا ما يوجه لمجلس الأمن، وهو أنه يتعامل بشكل انتقائي في معالجة حالات الصراع. وللأسف، فإذا نظرنا إلى المأساة المستمرة التي تدور فصولها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يصعب على المرء أن يرد مثل هذا الانتقاد. فأحكام الحصار على الفلسطينيين عسكريا

وخنقهم اقتصاديا مستمر، مع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والحقوق الإنسانية، بينما يبدو مجلس الأمن غير ملتزم الالتزام الكامل بوقف العنف وإيجاد حل دائم للصراع. وحتى يستعيد المجلس مصداقيته، عليه أن يضمن تنفيذ قراراته، مثل القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) تنفيذا كاملا. ومن الضرورات الملحة أيضا، أن ينشئ المجلس قوة حماية للمدنيين الفلسطينيين تابعة للأمم المتحدة.

تشكل الحالة في الصحراء الغربية ميدانا تخبط فيه جهود المجموعة الدولية لصنع السلام. وعلى المجلس أن يسهر على منع أي محاولة لحرف تنفيذ خطة التسوية التي قررتها الأمم المتحدة عن مسارها. فقد عانى شعب الصحراء الغربية كثيرا ولمدة طويلة للغاية. ويجب أن يسمح لهم بممارسة حقهم في تقرير المصير. فمن الواضح أن هذه حالة يتوجب على المجلس أن يضطلع فيها بمسؤوليته لضمان تنفيذ خطة التسوية دون مزيد من التأخير.

النساء والأطفال هم ضحايا الحرب الآخرون، وعلى المجلس مسؤولية خاصة لحمايتهم وحماية مصالحهم. وينبغي أن تتخذ إجراءات ملموسة لضمان دور أكبر للنساء في كل الجهود الرامية لصون السلم والأمن وتعزيزهما. وينبغي كذلك أن تبذل جهود إضافية وأن تطرح المبادرات لإنهاء استهداف الأطفال في حالات الصراع المسلح، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم في الصراعات المسلحة، انتهاكا للقانون الدولي. وعلى المجلس أن يسهر على ضمان تنفيذ كل قراراته المتعلقة بهذه المجموعات الضعيفة تنفيذا كاملا.

في الختام، وبينما يملك مجلس الأمن من الأدوات ما يكفي من خلال ميثاق الأمم المتحدة، لمواجهة الحالات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، فعليه أن يسهر باستمرار كيما يتسنى له مواجهة تحديات العصر، التي لا تبدو واضحة تماما وإن كانت تشكل بوضوح تهديدات للسلم والأمن الدوليين. وتشمل هذه المسائل مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأثر الفقر. ومن الحتمي للمجلس في هذا الصدد، أن يصلح ذاته كيما يعبر عن إرادة العضوية الأعم للأمم المتحدة، تعزيزا لدوره، وحفاظا على هيبته وتحسينا لفعاليته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على بيانه الوافي. وقد أشار في بيانه إلى أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت رئاسة هذا المجلس لاقتراح عقد هذه المناقشة. وفي الواقع، أن الاستعراض المنتظم لقرارات المجلس يمثل إحدى الوسائل الهامة لضمان التنفيذ العملي لها.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل بيلاروس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لابتينوك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): في البداية، سيدي الرئيس، أهنئك على رئاستكم لمجلس الأمن، إذ ترتبط أوكرانيا مع بلادي بعلاقات خاصة.

لقد دأبت جمهورية بيلاروس طوال الأعوام الأخيرة على تأكيد ضرورة أن يتوسع المجلس في ممارسته بعقد اجتماعات رفيعة المستوى، حتى تكتسب قرارات المجلس طابعا أكثر عالمية، وتسلط الأضواء على سياسة تم التوصل إليها جماعيا.

وأسوة بالمشاركين الآخرين في هذه الجلسة، نود أن نشكر وفدكم، سيدي الرئيس، على هذه المبادرة التي جاءت في الوقت المناسب، الأمر الذي أتاح لجميع الدول المهتمة بالاشتراك في المناقشة حول النتائج الأولية لتنفيذ إعلان قمة مجلس الأمن.

لقد عقد المجلس اجتماع القمة في شهر أيلول/سبتمبر، الذي تركز الاهتمام خلاله على أفريقيا، وتمخض عن سبل محددة لتعزيز عمليات حفظ السلام. لكن

للأسف، ورغم عدد من التطورات الإيجابية، فإن أفريقيا لا تزال تحتاج إلى أقصى اهتمام من جانب مجلس الأمن، وليس في سياق عمليات حفظ السلام فحسب.

إن هذا الجزء من العالم ورث تركة ثقيلة للغاية. ففي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قيل الكثيرون بما معناه إن تغيير الواقع لا يمكن أن يتم إلا من خلال جهد جماعي سريع وفعال. وبيلاروس تقيم قدراتها في ميدان التعبئة الفعالة للموارد. وتتميز بلادي بخصائص معينة، فهي تقع في وسط أوروبا، وتشكل جزءا لا يتجزأ من المجال السياسي والاقتصادي الأوروبي العام، وهي أيضا دولة عضو في حركة عدم الانحياز. لذا فإن بيلاروس تدرك بشدة احتياجات ومتطلبات العديد من شركائنا في حركة عدم الانحياز التي تغلبت عليها الأزمات في السنوات الأخيرة. ومن بين عناصر أخرى، نعتقد أن بيلاروس لا يزال لديها طاقات كبيرة لم تستغل للإسهام في عملية حل كثير من القضايا التي ينظر فيها المجلس.

ولذلك قررنا زيادة مساهمتنا في العناصر غير العسكرية لعمليات حفظ السلام، زيادة كبيرة. ويجري الترتيب للخطوات العملية في هذا الشأن من قبل أجهزة الدولة على أرفع مستوى. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، سددت بيلاروس كامل اشتراكاتها المقررة فيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام التي بدأت بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، كما سددت اشتراكاتها بالكامل في تمويل المحكمتين الدوليتين.

وقد شرعنا في برنامجنا الخاص لتدريب وتجهيز الأفراد للمشاركة في عمليات حفظ السلام ونحن على استعداد لتعاون واسع النطاق في هذا المجال مع الأطراف المهتمة كافة.

إن الاهتمام المتزايد الذي يوليه مجلس الأمن لحل ودرء الصراعات داخل الدول والصراعات الإقليمية هو وليد حقائق اليوم. ففي ضوء الأحداث الأخيرة على الحدود بين مقدونيا ويوغوسلافيا، لم تعد مسألة ما إذا كانت بعض القضايا قد ظلت خارج بؤرة اهتمام المجلس مجرد مسألة بلاغية. ومع ذلك نرى أن على مجلس الأمن أن يستمر في التركيز على الجوانب العالمية للأمن وبخاصة المسائل المتعلقة بترع السلاح. وهذا رد على أحد الأسئلة التي أثيرت في المذكرة التي قام وفدكم، سيدي الرئيس، بتعميمها في هذه الجلسة.

لقد كرس إعلان القمة الالتزام بتحقيق القضاء على التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل. وقد درجت بيلاروس، كما هو معروف، على أن تطرح في دورات الجمعية العامة مبادرة لاعتماد مشروع قرار يحظر إنتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل والأنظمة المرتبطة بها. وخلال السنوات الأخيرة، أولت بيلاروس اهتماما خاصا للتدابير العملية الرامية لتعزيز الأمن الإقليمي والعالمي من خلال نزع السلاح النووي. ومن وجهة نظرنا، فإن مثل هذا النشاط يعّبر بوضوح عن الإسهام الفعال لدولة بعينها في تعزيز السلم والأمن الدوليين، ويجب أن يوليها مجلس الأمن الاعتبار الواجب.

ومما لا شك فيه أن المؤتمر الدولي المزمع بشأن مسألة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة إلى مناطق الصراع سيكون بمثابة إسهام هام في وقف مثل هذه التدفقات. وهذه خطوة نحو تحسين أنشطة كل من الأمم المتحدة ومجلس الأمن في ميدان حفظ السلام. وفي السنوات الماضية، شاركنا في فريق خبراء دولي لإعداد تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة، ونحن ممتنون لإتاحة هذه الفرصة لنا.

وفي رأينا أن اهتمام مجلس الأمن يجب أن ينصب، وبقدر أكبر، على القضايا ذات الارتباط بالأسباب الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للصراعات: الحيلولة دون تفجر العنف؛ وتحسين القواعد والآليات اللازمة لوضع تدابير الإنفاذ، لا سيما الجزاءات الاقتصادية؛ وتعزيز الأساس الديمقراطي لعملية صنع القرار في مجلس الأمن؛ وفي المقام الأول، تكثيف وتعزيز التفاعل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى. وهذا كان من بين العناصر التي أشار إليها المتكلمون السابقون، ونحن نؤيده تماما.

ما هي التغيرات الأساسية التي طرأت في الفترة الأخيرة والتي يمكن أن تساعد في التغلب على أزمة الثقة بالأمم المتحدة وبمجلس الأمن على حد تعبير الأمين العام؟

ونرى أن بإمكاننا إدراج الأمور التالية ضمن الإنجازات الهامة وهي: موالاة إصلاح الأمم المتحدة؛ وتركيز المحافل الإقليمية، بما فيها المحافل الأفريقية، على مشكلات صون السلم والأمن الدوليين؛ والمناقشة المستفيضة بشأن مفاهيم جديدة لعمليات حفظ السلام، والنظر على نحو مستفيض في إيجاد آلية للجزاءات، والاقتراحات والاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام. وقد شُرِع بالفعل في إجراء كثير من التغييرات الهامة على هذا الأساس. والقرار الذي اعتمد يستند إلى تقرير الإبراهيمي، كما اتخذت عدة خطوات لتنظيم عمليات حفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن على أساس منهجي.

وقد عقدت جلسات مفتوحة لمناقشة موضوعات من قبيل وضع استراتيجية للخروج، وإيجاد منهج مركب، وغير ذلك من المسائل وبذلت جهود متزايدة فيما يتعلق بالجزاءات، كما جرى القيام بمزيد من العمل الفعال بشأن أفغانستان وأنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبُحثت خطوات للقضاء على الإرهاب الدولي. وكل هذه خطوات فائقة الأهمية.

كما تم الاتفاق على جدول جديد للأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام والتعاون بين أعضاء مختلف مجموعات الدول. وفي بيلاروس، ضمن كثير من الدول، اضطلع بمزيد من الجهد لتوسيع نطاق المساهمة في عمليات حفظ السلام.

وقد تطول القائمة إذا تأملنا في الفترة التي تبدأ بالقمة. ولكن هذا لا يعني أن ما أنجز قليل أو كثير، بل يعني أن المزيد ما زال يتوجب علينا أن ننجزه. ومما يؤسف له، أن هناك الكثير من التناقضات باقية دون حل بعد اجتماع أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، تناقضات ما زالت تعوق إلى حد كبير اتخاذ قرارات داخل المجلس حاليا. وتظل المشكلة الأساسية: هل يستطيع المجلس أن يتخذ موقفا حاسما هنا على الدوام؟ لا يمكن تجاهل الميثاق ولا الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، علمتنا أحداث السنوات الأخيرة الماضية، وفي البلقان إلى جانب غيرها من الأماكن، درسا خطيرا. وفي نفس الوقت، فإننا نشهد اليوم تصعيدا خطيرا آخر اليوم في هذه المنطقة.

إن مشروع القرار المتعلق بفلسطين لم يعتمد، وما زالت مشكلة مناطق حظر الطيران باقية. وما برح عدد من المشكلات البالغة الخطورة باقيا على جدول أعمال المجلس حاليا.

كيف يمكننا التوصل إلى تنفيذ قرارات المجلس تنفيذا فعالا حتى لا تظل حبرا على ورق؟ ربما كان القرار ألا نكتفي بمجرد مواصلة المناقشات بخصوص عضوية المجلس، بل أن نجعل هذه المناقشة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد أشار رئيس جمهورية بيلاروس إلى أن أحد الإنجازات الكبرى للأمم المتحدة هي

أنها تكفل لكل دولة، بغض النظر عن حجمها ومواردها، الفرصة للمشاركة على قدم المساواة في صنع السلام العادل والدائم. وعلينا ألا ننظر إلى أهمية مصالح الدولة، بل ينبغي أن ننظر في حالات كثيرة من زاوية المصالح الجماعية.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، قرر جميع المشاركين في القمة فعليا أن هناك ضرورة للإصلاح. ولم يكن من قبيل المصادفة أن كثير من أعضاء المجلس أنفسهم أثاروا في اجتماع أيلول/سبتمبر بكل جرأة، مسألة إصلاح هذه الهيئة وضرورة استجابة الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية لحالات الصراع في جميع مراحلها، بما في ذلك جوانبها الاجتماعية والاقتصادية. ويتفق ذلك مع روح ونهج حركة عدم الانحياز، الأمر الذي نشارك فيه، فيما يتعلق بإجراء مزيد من التحسينات لأنشطة مجلس الأمن وأساليب عمله وزيادة عدد أعضائه.

ومما لا شك فيه، أن هناك نتيجة هامة يمكن استخلاصها وهي أنه يتعين إيلاء القارة الأفريقية الأولوية القصوى من هذا الاهتمام. وقد تحققت إنجازات هامة، في الكونغو وإثيوبيا وإريتريا على سبيل المثال. ولكن الشيء الأهم هو استعادة السلم، الذي لم يتحقق بعد في كثير من المناطق. وينبغي أن يؤخذ رأي الدول الأفريقية في الاعتبار بمزيد من الجدية. ونحن على استعداد لتقديم مساهمتنا في حل مشكلات أفريقيا، من خلال التطوير الشامل لروابطنا مع بلدان تلك القارة ضمن جملة أمور، وبتقديم مساهمات طوعية قدر الإمكان للصناديق والبرامج الدولية التي تقدم المساعدة للبلدان التي عانت من الكوارث الطبيعية؛ وتطوير الأنشطة، وهو ما سنوليه اهتماما كبيرا، لا في إطار علاقاتنا الثنائية فحسب، وإنما في إطار المنظمات الدولية أيضا، وفي مقدمتها المنظمات التي تتمتع بيلاروس بعضويتها. وفي إطار جهودنا الرامية لتعزيز فعالية مجلس الأمن في مكافحة الاتجار غير المشروع بالماس، يعكف علماؤنا، ضمن أمور أخرى، على التوصل إلى أسلوب فريد لتحديد بلد المنشأ.

وفي نفس الوقت، وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية، نرى أن إمكانات منطقتنا وإمكانات منظماتها، بما في ذلك إمكانات رابطة الدول المستقلة، لم تستنفد بعد. وبيلاروس من جانبها، تبذل كل ما في وسعها لتعزيز تلك الإمكانات.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد لكم، سيدي، استعداد جمهورية بيلاروس للتعاون التام فيما يتعلق بتعزيز فعالية عمل مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه. إن تعليقاته العميقة على كثير من المسائل المدرجة على جدول أعمال المجلس تتسم بالفائدة وستوضع في الاعتبار.

ما زال لدينا عدد من المتكلمين مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة الآن واستئنافها الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.